الفصل الرابع

أطر قضايا الإصلاح السياسي

في الصحافة المصرية

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة:

يستهدف هذا الفصل من الدراسة استعراض نتائج تحليل الأطر الصحفية في إطار تحليل الخطاب الكمي لمضمون صحف (الأهرام، الوفد، الأهالي، المصري اليوم) خلال الفترة الزمنية للتحليل والتي امتدت من ١/ ١٢/ ٢٠٠٦ حتى ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧، وقد بلغ إجمالي أعداد الصحف الأربع التي خضعت للتحليل (٣٧٦) عدداً، كما يوضح الفصل نتائج تحليل الأطر المتعلقة بقضايا الإصلاح السياسي في الصحف مجال التطبيق، من خلال ربط هذه النتائج بالسياق المجتمعي ومقارنتها بالدراسات السابقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)

يوضح عدد المقالات التي تناولت قضايا الإصلاح السياسي

الجريدة	تكرار المقالات	النسبة المئوية
الأهرام	٣٣٢	٣١,٦
الوفد	٣١٧	٣٠,١
المصري اليوم	٢٩٧	٢٨,٢
الأهالي	١٠٦	١٠,٠٧
المجموع	١٠٥٢	١٠٠٪

توضح بيانات الجدول السابق أن جريدة الأهرام كانت أكثر صحف الدراسة اهتماماً بطرح قضايا الإصلاح السياسي خلال فترة البحث، حيث بلغ عدد المقالات التي تناولت موضوعات الإصلاح السياسي (٣٣٢) مقالاً بنسبة ٣١,٦٪ من إجمالي المقالات، وقد يرجع ذلك للخصوصية النسبية التي تتميز بها جريدة الأهرام باعتبارها من أهم وأكبر الصحف المصرية والعربية التي تجمع وتضم نخبة متنوعة من الكتاب والمفكرين في مجالات مختلفة، ويحملون تيارات فكرية وإيديولوجية تعبر عن مختلف التوجهات السائدة في مصر، مما انعكس أثره على تناول موضوعات وقضايا الإصلاح السياسي بزوايا ووجهات نظر متعددة وفقًا لإيديولوجية الكتاب وتوجهاتهم، وبالإضافة إلى استمرار الأهرام على مر السنين في تخصيص أكثر من صفحة كمنبر لكتاب الرأي من خارج الصحيفة يجمع مختلف ألوان الطيف السياسي.

جدول رقم (٢)

يوضح نوع المقالات التي تعرضت لقضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة

الجريدة / نوع المقال	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمودي	١٣٤	٤٠,٤	١٥٦	٤٩,٢	١٣٨	٤٦,٥	٤٢	٣٩,٩	٤٧٠	٤٤,٧
التحليلي	١٦٨	٥٠,٦	١٢٦	٣٩,٨	١٣٤	٤٥,١	٤٩	٤٦,٢	٤٧٧	٤٥,٣
الافتتاحي	٤	١,٢	٨	٢,٥	-	-	٩	٨,٥	٢١	١,١٠
مقال رئيس التحرير	١٢	٣,٦	١٠	٣,٢	٢	٠,٦	-	-	٢٤	٢,٣
مقال يوميات	٢	٠,٦	٢	٠,٦٣	٣	١	٤	٣,٨	١١	١,٠٤
بريد القراء	١٢	٣,٦	١٥	٤,٧	٢٠	٦,٧	٢	١,٩	٤٩	٤,٧
المجموع	٣٣٢	١٠٠٪	٣١٧	١٠٠٪	٢٩٧	١٠٠٪	١٠٦	١٠٠٪	١٠٥٢	١٠٠٪

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن المقال التحليلي احتل النسبة الأكبر في نوعية المقالات التي تم من خلالها طرح قضايا الإصلاح السياسي في صحف الدارسة وذلك بنسبة ٤٥,٣ ٪ من إجمالي المقالات، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة هذه النوعية من المقالات التي تحتاج من الكاتب جهداً كبيراً في إبراز قضاياها، وتفسيرها في سياق اجتماعي وسياسي معين، يوضح عن طريقها الأسباب، ويطرح من خلالها التصورات عبر أطر ومسارات معينة ومحددة تعزز وجهة نظره فيما ذهب إليه من قضايا، وهذا ما يتماشى مع خصائص المقال التحليلي مقارنة بأنواع المقال الأخرى، فكما يرى إسماعيل إبراهيم[١]، فإن المقال التحليلي يقوم على الفحص الدقيق والعميق لأبعاد القضايا والأحداث والظواهر التي تشغل الرأي العام من خلال الربط بين الواقع وما يرتبط به، واستنباط ما يراه من آراء واتجاهات تؤثر على الجمهور، فكاتب المقال التحليلي يقوم برصد وتفسير الأحداث الجارية، والكشف عن أبعادها، ودلالتها، وأسبابها المختلفة، ويدعمّ ذلك ما ذهب إليه عماد الدين عثمان[٢]، من أن للمقال التحليلي طبيعة خاصة تمنح كاتبه مساحة كبيرة من

(١) إسماعيل إبراهيم ـ فن المقال الصحفي – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط١ (القاهرة: دار الفجر للشر والتوزيع، ٢٠٠٠) ص١٩٩.

(٢) عماد الدين عثمان أبو زيد، المقال التحليلي، دراسة تطبيقية على صحيفتي الأهرام، والوفد، في الفترة من ١/ ١/ ١٩٨٨، إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٨٩، رسالة دكتوراه، غير منشور، كلية الآداب بسوهاج، جماعة أسيوط، ١٩٩٢، ص ٢٦.

الحرية تسمح له بالتميز عن رأي الجريدة نظراً للسمات التي يتفرد بها هذا النوع من المقالات والتي يأتي في مقدمتها : ملاءمته للأحداث والقضايا الساخنة داخلياً وخارجياً، والتعبير عن الاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع، ومحاولة شرحها للجماهير، ومناقشة وطرح القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي، ومساعدة القراء على فهمها، ومتابعتها، وهذا ما نجده ينطبق بشكل كبير على قضايا الإصلاح السياسي .

وتوضح النتائج كذلك أن المقال العمودي جاء في الترتيب الثاني في حجم التناول لقضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة بنسبة ٤٤,٧٪ من الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة المقال العمودي وقربه من سمات المقال التحليلي، فالمقال العمودي يهدف إلى تحقيق وظائف الصحافة المعاصرة من خلال الإعلام، والشرح والتفسير، وتوجيه النقد، ومراقبة البيئة، وهذا ما يوضحه كل من صابر حارص(٣)، و **Maria Braden**(٤)، من أن المقال العمودي يعبر فيه كاتبه عن وجهة نظره الذاتية في موضوع يهم الرأي العام، وذلك بطرق وأساليب مختلفة، ويقوم على المعالجة النقدية للقضايا، كما يهتم بتقديم الرؤى والحلول، والدعوة لاتخاذ مواقف محددة من خلال التعليق على الأحداث، وتشير النتائج كذلك إلى أن بريد القراء جاء في الترتيب الثالث من حيث حجم التناول لقضايا الإصلاح السياسي بالصحف المصرية محل الدراسة بنسبة ٤,٧٪ من إجمالي المقالات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مواكبة خطوات الإصلاح السياسي لحالة من الحراك والنشاط السياسي العام خاصة بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وما أعقبها من تعديل ٣٤ مادة من الدستور، واحتدام النقاش حولها بين مختلف التوجهات الفكرية في مصر، وما تبعه من ظهور دور قوي لمنظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية الجديدة التي طالبت بالتغيير وتعزيز قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرية التعبير، مما انعكس بدوره على اتساع النقاش العام عبر بريد القراء لمناقشة قضايا الإصلاح السياسي ومستقبل الديمقراطية في مصر، وتغيير النظام السياسي، بعدما كانت هذه القضايا من الموضوعات الشائكة التي يتجنب المواطنون التحدث بشأنها أو مجرد طرحها للنقاش العام، توضح النتائج أيضاً تراجع المقال الافتتاحي في حجم التناول لموضوعات الإصلاح السياسي بشكل ملحوظ وصل إلى نسبة

---

(٣) صابر حارص، المقال العمودي في الصحافة المصرية، دراسة فنية وتحليلية في الفترة من ١٩٨٥م ـ ١٩٨٩م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٣، ص ١٦٦ .

(4) Braden, Maria and Roth, Richard L. ," Getting the Message Across: Writing For the mass media," (New York: Houghton, Mifflin Company , 2001)p.190.

١٠,١٪ من إجمالي المقالات، وربما يرجع ذلك إلى السمات التي ترتبط بهذا النوع من المقالات، حيث غالبًا ما تغطي عليه الصفة الرسمية، فينظر إليه على أنه مجرد تعبير رسمي عن موقف الجريدة تجاه القضايا والموضوعات المثارة، فالمقال الافتتاحي كما يقول **Jason Salzmann**[٥] هو المقال الذي ينطق بلسان الصحيفة، ويحمل اسمها ويقوم على شرح وتفسير الأحداث والقضايا والتعليق عليها وفقًا لتوجهات الصحيفة، بما يكشف عن سياستها تجاه الأحداث والقضايا الجارية في المجتمع، وهذا يخلق نوعًا من التحيز وعدم الموضوعية في الطرح الصحفي، ويدعم ذلك ما توصل إليه محمد منير حجاب[٦]، من تراجع قراءة المقال الافتتاحي لدى جمهور قراء الصحف بسبب تحيزه وعدم وضوحه، وبعده عن الحقائق والتفسيرات المقنعة، وغالبًا ما يسيطر عليه الإطراء والمدح.

جدول رقم (٣)

يوضح أطروحات الخطاب الصحفي الرئيسية لقضايا الإصلاح السياسي

الجريدة / موضوع الأطروحة	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الإصلاح الدستوري والتشريعي	٢١٣	٥٨,٢٠	١٩٥	٥٨,٦	٢٠٢	٦١,٤	٨٠	٥٣,٧	٦٩٠	٥٨,٤
إصلاح المؤسسات والهياكل العامة	٦٩	١٨,٨٥	٦٧	٢٠,١٢	٦٤	١٩,٥	٤٢	٢٨,١	٢٤٢	٢٠,٥
الحريات والحقوق العامة	٨٤	٢٢,٩٦	٧١	٢١,٣٢	٦٣	١٩,١	٣١	١٨,١	٢٤٩	٢١,٠٨
المجموع (*)	٣٦٦	٪١٠٠	٣٣٣	٪١٠٠	٣٢٩	٪١٠٠	١٥٣	٪١٠٠	١١٨١	٪١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك اهتمامات بارزة بقضايا الإصلاح السياسي في الصحف المصرية محل الدراسة خلال فترة البحث، فقد تعددت الموضوعات التي طرحها الخطاب الصحفي، فجاءت أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي في مقدمة الأطروحات المحورية الرئيسة لقضايا الإصلاح السياسي التي أبرزها الخطاب الصحفي

---

(5) Jason, Salzmann": Making The news" (U.S.A: West view press , 1998) P- 143

(٦) محمد منير حجاب، المقال الافتتاحي (طنطا: سعيد رأفت للطباعة والنشر، ١٩٨٢) ص ص ١٧١ـ ١٧٢.

(*) زاد عدد الأطروحات عن عدد المقالات نظرًا لتضمن بعض المقالات على أكثر من أطروحة.

بنسبة ٥٨,٤٪، من مجمل الأطروحات، تلاها الأطروحات الرئيسة للحريات والحقوق العامة بنسبة ٢١,٨٪، ثم أطروحات إصلاح المؤسسات والهياكل العامة بنسبة ٢٠,٥٪، ويرجع مجيء أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي في مقدمة قضايا الإصلاح السياسي التي ركز عليها الخطاب الصحفي لما تمثله هذه الأطروحات من أهمية محورية في أجندة النظام السياسي والمواطنين على السواء، كما أن هذه الأطروحات تعبر بشكل واضح عن معنى ومفهوم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي يدور بشأنه الجدل والنقاش والتي تتمثل صوره في التعددية السياسية، وتداول السلطة، ونزاهة الانتخابات، وتعزيز دور البرلمان، وتفعيل قيم المواطنة، والشفافية والمسائلة، الأمر الذي انعكس بدوره على الاهتمام الصحفي بمختلف توجهات هذا الخطاب للقضايا والموضوعات ذات الشأن العام. وممارسة الصحافة لأهم وظائفها في التعبير عن نبض الجماهير، وإعطاء تفسيرات لما يحيط بالمجتمع من غموض وتباين في المفاهيم، فإقبال الصحف المصرية بإيديولوجيتها المتباينة على تناول القضايا المطروحة للنقاش العام بعد أن فرضت نفسها على الواقع المعيشي ـ نتج عنه بروز قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي كأطروحات محورية للإصلاح السياسي.

وجاءت الأفكار والأطروحات المعبرة عن موضوعات وقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان في مرتبة ثانية بنسبة ٢١,٠٨٪، نظراً لأن هذه القضايا تعبر غالبا عن المطالب الداخلية للشارع المصري، فعمليات التحول الديمقراطي غالبا ما يصاحبها تعبيرات ملموسة في توسيع هامش الحرية للأحزاب السياسية وتعزيز حرية واستقلالية وسائل الإعلام، وتفعيل المشاركة السياسية، كما يصاحبها كذلك كثرة النقاش حول حقوق الإنسان والضمانات التي تكفل هذه الحقوق، ويوضح الجدول كذلك الاهتمام بقضايا إصلاح المؤسسات والهياكل العامة وإن جاءت الأطروحات المتعلقة بها في الترتيب الأخير للأطروحات المحورية للإصلاح السياسي بنسبة ٢٠,٥ ٪، نظراً للاتفاق العام على أن هذه القضايا قد تتحقق تلقائيًا مع خطوات الإصلاح السياسي الجادة المتمثلة في الإصلاح الدستوري والتشريعي، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، كما أن هذه القضايا قد تكون أحد المظاهر البارزة الدالة على مدى جدية النظام السياسي في عملية التحول نحو الديمقراطية من عدمه، فهي بمثابة متغيرات تابعة لحركة الإصلاح الكلية.

جدول رقم (٤)

يوضح الأطروحات الفرعية لقضية الإصلاح الدستوري والتشريعي في الخطاب الصحفي

الجريدة / الأطروحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
التعددية الحزبية	٣٥	١٦,٤	٢٨	١٤,٤	١٦	٧,٩	١٢	١٥	٩٣	١٣,٥
تداول السلطة	٢٣	١٠,٨	٣٩	٢٠	٦٥	٣٢,٢	١٣	١٦,٢٥	١٧١	٢٤,٨
مكافحة الإرهاب	١٣	٦,١٠	١٩	٩,٧	١٥	٧,٤	٥	٦,٢٥	٥٠	٧,٢
المواطنة	٥٠	٢٣,٥	١٥	٧,٧	٢٩	١٤,٤	١٦	٢٠	١١١	١٦
إلغاء القوانين الاستثنائية	٥	٢,٣	١٠	٥,١	٦	٢,١٠	٧	٨,٧٥	٣٢	٤,٦
نزاهة الانتخابات	١٧	٧,١٠	٢٣	١١,٨	٧	٣,٥	٣	٣,٧٥	٣٧	٥,٤
استقلال القضاء	٤٠	١٨,٨	٢٧	١٣,٨	٤٠	١٩,٨	١٣	١٦,٢٥	١٠٨	١٥,٦
مكافحة الفساد	٣٠	١٤	٣٤	١٧,٤	٢٤	١١,٩	١١	١٣,٧٥	٨٨	١٢,٨
المجموع	٢١٣	١٠٠٪	١٩٥	١٠٠٪	٢٠٢	١٠٠٪	٨٠	١٠٠٪	٦٩٠	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قضية تداول السلطة جاءت في مقدمة الأطروحات التي تناولت موضوعات الإصلاح الدستوري والتشريع على مستوى صحف الدراسة بنسبة ٢٤,٨٪، تلاها أطروحات المواطنة بنسبة ١٦ ٪، ثم استقلال القضاء بنسبة ١٥,٦٪، تلاها، التعددية الحزبية بنسبة ١٣,٥٪، ومكافحة الفساد بنسبة ١٢,٨ ٪، وتأتي قضية تداول السلطة كمحور مهم في أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي نظراً لأن مصر كغيرها من الدول النامية عامة والدول العربية بشكل خاص مرت بمرحلة من الجمود السياسي داخل أنظمة الحكم، واستمرار النظام الحاكم في موقعه لفترة طويلة بدون تداول للسلطة، الأمر الذي جعل هذا المطلب ينتقل من مجرد انتقاد وضغط خارجي يوجه لتلك الأنظمة إلى عامل داخلي للتحول والتغيير بهدف خدمة الصالح العام، وإعطاء النظام السياسي الحاكم نوعًا من الشرعية، كما تأتي قضية المواطنة كأطروحة محورية في أطروحات الإصلاح الدستوري نظراً لبروزها كأحد الإشكاليات التي تعوق الاستقرار والتحول الديمقراطي بعد احتدام النقاش حول أفكار قبول الآخر، والتسامح، والأقليات والعدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد، فجاءت المواطنة كمصطلح جديد يعيد العلاقة مع الدولة في إطار العدل الاجتماعي، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين واللون والطبقة.

كما برزت أطروحات مكافحة الفساد، والتعددية الحزبية كقضايا فرعية مهمة في أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي- ويأتي ذلك متماشيًا مع الدعوة لتفعيل المشاركة السياسية، وظهور قوى معارضة قوية تستطيع أن تحدث تغييراً سياسيًا في الخريطة السياسية المصرية، وتفرز بديلاً قويًا للنظام القائم يساعد على انتقال وتداول السلطة سلميًا، بجانب تكثيف الطرح الصحفي لمكافحة الفساد في إطار مبادرات الحكم الرشيد والانتقال إلى الديمقراطية خاصة داخل الأنظمة التي استمرت لفترات طويلة ترفض التغيير وتتمسك بالجمود في الحياة السياسية، كما أن محاربة الفساد ومقاومته، برزت كأحد أدوات النظام السياسي القائم لضمان استمرار شرعيته، كما برزت أطروحة استقلال القضاء كأحد الأطروحات الفرعية للإصلاح الدستوري وذلك بوصفها المدخل الطبيعي لتحقيق العدالة والمساواة في إطار عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وتوضح بيانات الجدول السابق أيضًا، تقارب درجة اهتمام كل من صحف الوفد، والمصري اليوم، والأهالي بقضية تداول السلطة، مقارنة بجريدة الأهرام، الأمر الذي يعطي مؤشراً كميًا عن انخفاض درجة اهتمام الصحف المملوكة للدولة بطرح موضوعات تناقش إمكانية تداول السلطة بين أنظمة سياسية مختلفة عكس الصحف المعبرة عن أحزاب سياسية معارضة، أو قوى مستقلة.

جدول رقم (٥)

يوضح الأطروحات الفرعية لقضية إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة

الجريدة / الأطروحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المؤسسات التعليمية	٢٥	٣٦,٢	٢٣	٣٤,٣	٢٠	٣١	١٧	٢٠,٥	٨٥	٣٥,١
المؤسسات الإعلامية	١٠	١٤,٥	٥	٧,٥	١٦	٢٥	٣	٧,١	٣٤	١٤
مؤسسات المجتمع المدني	٣	٤	٣	٤,٥	٢	٣,١	-	-	٨	٣,٣
السلطات العامة	٢	٢,٩	٣	٤,٥	٣	٤,٧	-	-	١٤	٥,٨
الجهاز الإداري والمحليات	١٢	١٧,٤	١٣	١٩,٤	٥	٧,٨	٧	١٦,٧	٣٧	١٥,٣
المؤسسات الاقتصادية	١٧	٢٤,٦	٢٠	٢٩,٨	١٨	٢٨,١	١٥	٣٥,٧	٦٣	٢٦
المجموع	٦٩	١٠٠٪	٦٧	١٠٠٪	٦٤	١٠٠٪	٤٢	١٠٠٪	٢١٩	١٠٠٪

توضح نتائج الجدول السابق أن تطوير وإصلاح المؤسسات التعليمية جاءت في أولويات الأطروحات التي تعرضت لموضوعات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة على مستوى الخطاب الصحفي بنسبة ١ , ٣٥ ٪ من جملة الأطروحات، تلاها المؤسسات الاقتصادية بنسبة ٢٦ ٪، وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام الذي بدأت توليه الحكومة للنظام التعليمي وتطويره بعد تراكم كثير من السلبيات ترتب عليها خروج مصر من التصنيف العالمي في مجال الجودة، وتراجع الأداء على المستوى الإقليمي، كما تواكب ذلك مع تطبيق الكادر الجديد للمعلمين بعد إقراره من السلطة التشريعية، والعودة للاحتفال بعيد العلم بعد توقف دام سنوات طويلة، وتشكيل اللجنة العليا لضمان جودة التعليم والاعتماد، بجانب تصاعد دور نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وظهور حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات، ورفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، فقد فرضت هذه المعطيات على كتاب الصحف أجندة مهمة يصعب تجاهلها وإهمالها، دون إبداء الرأي بالعرض والتحليل، والمناقشات، خاصة وأنها تواكبت مع الاتفاق العام على عدم الرضا عن المنتج التعليمي، وأداء المؤسسات التعليمية، وعدم مسايرة العملية التعليمية في مصر للتطور العالمي الهائل، مما انعكس أثره الفعلي على خروج الجامعات المصرية من دائرة التصنيف العالمي للجامعات، في الوقت الذي شمل فيه التصنيف جامعات من دول العالم الثالث، كما يرجع حجم الاهتمام بإصلاح المؤسسات الاقتصادية في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل على اعتباره حجر الزاوية التي يقوم عليها الإصلاح السياسي، حيث يصعب اتخاذ خطوات من شأنها تدعو للتحول الديمقراطي والتغيير السياسي قبل استكمال مقومات الإصلاحات الاقتصادية، بجانب ظهور التأثير القوي لجماعات المصالح على بنية المؤسسات الاقتصادية، وتشعب الفساد بداخلها مما ترتب علية تدني ترتيب المؤسسات الاقتصادية في مؤشرات كفاءة عمل المؤسسات وتحقيق الشفافية العالمية، ويأتي ذلك متفقًا مع الدراسات التي أكدت وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية والسياسية وأن تخلف البنية المؤسسية في دول إفريقيا يعد سببًا رئيسًا في تفسير تدني معدلات النمو في تلك الدول، وأن الإصلاحات الاقتصادية كانت ذات تأثير إيجابي على عملية النمو[٧].

وتشير البيانات كذلك إلى ارتفاع حجم الاهتمام بإصلاح الجهاز الإداري بالدولة

---

(7) Sylvian H. Boko , " Institutional reform and Economic Growth in Africa " , Avialbale at: // www. a fea – jad. com 2002/ boko / pdf.

والمحليات، حيث جاء في الترتيب الثالث بنسبة ١٥,٣٪ تلاه مؤسسات المجتمع المدني بنسبة ١٥,٥ ٪ من إجمالي الأطروحات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تزايد حجم الفساد وتشعبه داخل الجهاز الإداري بالدولة والمحليات، وتزايد نفوذ البيروقراطية، مع ظهور ثقافة المركزية في صنع القرار الإداري مما انعكس أثره على أداء مؤسسات الخدمة المدنية، وأصبح الجهاز الإداري بيئة حاضنة للفساد، وليس كابحة لجماحه، الأمر الذي استلزم طرح هذه القضية بقوة والمناداة بتطوير وتحديث هذا الجهاز، حيث جاءت التوجهات فوقية من أعلى المسئولين على قمة النظام السياسي، وبالتالي وضع أجندة محورية للكتاب من أجل التعمق ففي الشرح والتفسير، وطرح الرؤى المختلفة.

كما جاءت الدعوة لإصلاح المؤسسات الإعلامية كأحد الأطروحات المهمة لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة بنسبة ١٤ ٪ من إجمالي الأطروحات، حيث يصعب الوصول إلى إصلاح سياسي حقيقي دون أن يكون هناك إعلام متحرر بشكل كامل من سيطرة الحكومة على أدواته، كما أن هذه المؤسسات هي الركيزة الأولى القادرة على تشكيل الرأي العام وبلورة المفاهيم المختلفة للمجتمع ككل، ويرجع الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني نظراً لفاعلية هذه المؤسسات ودورها الذي بدأ يشهد نمواً متسارعًا، مما انعكس بدوره على زيادة معدلات النقاش العام حول قضايا وموضوعات كان يصعب تناولها، أو إجراء النقاش بشأنها لفترات طويلة، فجاءت هذه المؤسسات لتلعب دوراً بديلاً للدور المهمش للأحزاب السياسية، حيث سمح لها قانونها المعدل ببعض المرونة والحرية مما خلق حراكًا ونشاطًا سياسيًا بين مختلف فئات المجتمع، كما أعطى الجدل المثار حول طبيعة مصادر تمويل هذه المؤسسات والغموض الذي يحيط بدور البعض منها، وعلاقتها بالجهات الخارجية التي تتعارض مصالحها مع الأمن القومي للبلاد ـ مادة خصبة لوسائل الإعلام جعلها في بؤرة الحدث كأجندة مهمة وملحة في برامج الإصلاح السياسي.

ويشير الجدول كذلك إلى الاهتمام بإصلاح السلطات العامة، حيث جاءت بنسبة ٥,٨٪ من الإجمالي، فإصلاح السلطات العامة والتي تضم السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والمناداة بالفصل بينهم، وتوزيع وظائف الدولة عليهم يعد من أولويات الإصلاح الديمقراطي، تجنبًا لعدم حدوث تعارض عند تنفيذ هذه الوظائف، فتقوم السلطة التشريعية بوظيفة إصدار القوانين، والسلطة التنفيذية بعمليات تنفيذ هذه القوانين، ثم تقوم السلطة القضائية بمهام تطبيق هذه القوانين.

جدول رقم (٦)

يوضح الأطروحات الفرعية لقضية الحريات والحقوق العامة

الجريدة / الأطروحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حرية تكوين الأحزاب	١٠	١١,٩	٨	١١,٣	١٥	٢٣,٨	١	٣,٢	٣٤	١٧,٦
حرية المؤسسة الإعلامية	٧	٨,٣	٦	٨,٥	٥	٧,٩	٢	٦,٥	٢٠	٦,٥
حرية البحث العلمي	-	-	-	-	١	١,٦	-	-	١	٢
حرية قياسات الرأي العام	١	١,٢	١	١,٤	٤	٦,٣	-	-	٦	٣,٣
حرية التعبير والتظاهر السلمي	١٥	١٧,٩	٢٧	٣٨	١٢	١٩	١٢	٣٨,٧	٦٦	٢٦,٥
تمكين المرأة	٢٨	٣٣,٣	٧	٩,٩	٨	١٢,٧	٨	٢٥,٨	٥١	٢٠,٥
المشاركة السياسية	٦	٧,١	٤	٥,٦	٤	٦,٣	-	-	١٤	٥,٦
الاهتمام بحقوق الإنسان	١٧	٢٠,٢	١٨	٢٥,٤	١٤	٢٢,٢	٨	٢٥,٨	٥٧	٢٢,٩
المجمـــوع	٨٤	٪١٠٠	٧١	٪١٠٠	٦٣	٪١٠٠	٣١	٪١٠٠	٢٤٩	٪١٠٠

تكشف نتائج الجدول السابق أن حرية التعبير والاحتجاج السلمي جاءت في مقدمة الأطروحات الخاصة بالحريات والحقوق العامة على مستوى صحف الدراسة بنسبة ٢٦,٥ ٪ من مجمل الأطروحات، يليها الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة ٢٢,٩٪، ثم تمكين المرأة بنسبة ٢٠,٥٪، تلاها الاهتمام بحريه تكوين الأحزاب بنسبة ١٧,٦ ٪، بينما تراجعت أطروحات حرية المؤسسة الإعلامية، والمشاركة السياسية، وحرية البحث العلمي بنسب ٦,٥ ٪، ٥,٦، ٣,٣ ٪، ويمكن تفسير ذلك في ضوء المعطيات الآتية:

- برزت قضية حرية التعبير وحق الاحتجاج السلمي مع ظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة كعامل ضغط داخلي للإصلاح والتغيير السياسي، مثل حركة كفاية، و ٩ مارس، وغيرهما من التجمعات الجديدة المنادية بالديمقراطية والتغيير، فقد أظهرت هذه الحركات نضجًا بتفاعلها مع نبض الشارع، فكانت بمثابة تعبير عن تجديد وحيوية غير مسبوقة في الحراك السياسي المصري، وتعبير عن محاولة واعية لتخطي حواجز حياة سياسية همشّت قطاعات واسعة في المجتمع عن طريق ابتكار أساليب مستحدثة للوصول للمواطنين العازفين عن المشاركة السياسية والمجتمعية، والاهتمام بالشأن العام على نحو يوظف حالة الاستياء الشعبي لبلورة روح معارضة تعيد اكتشاف السياسة، الأمر الذي جعل هذه القضية تأتي في محور الاهتمام في الخطاب الصحفي للصحف الدراسة.

- تمثل قضية حقوق الإنسان ضلعًا مهمًا في قضايا الحريات والحقوق العامة مع أية عمليات للتحول الديمقراطي، فهي وثيقة الصلة بالتعددية السياسية، فمدى توافر ضمانات احترام حقوق الإنسان والالتزام بها، يشكل مؤشراً على درجة التطور الديمقراطي، وقد برز هذا الاهتمام مع ظهور بعض المنظمات والجماعات والمراكز البحثية المعينة بحقوق الإنسان، مما جعلها كمحور اهتمام للخطاب الصحفي.
- كشفت الانتخابات التشريعية في مصر عن ضعف وتدني تمثيل المرأة في البرلمان، أو محدوديته من خلال صناديق الاقتراع نظراً لحالة الركود والجمود السياسي التي كانت تعاني منه المرأة المصرية لسنوات طويلة، وقد جاءت خطوات الانتقال إلى الديمقراطية بأثر إيجابي لحقوق المرأة، وتطوراً هائلاً لدورها في المجتمع، وتمكينها من حقوق ومكتسبات ظلت بعيدة عنها لفترات طويلة، حيث شهدت موجة التحول الديمقراطي عدة مكتسبات للمرأة تمثلت في: التوسع في إنشاء المجالس والكيانات الخاصة بالمرأة، وتولي المرأة للمناصب القيادية، ووصول المرأة لمنصة القضاء والتربع عليها، الأمر الذي أثار نوعا من الجدل والنقاش العام في الأوساط السياسية والمجتمعية بعد زيادة خطوات التمكين، مما أكسب هذه القضية نوعًا من الأهمية على أجندة الخطاب الصحفي للصحف المصرية وكتابها.
- تعاني الأحزاب السياسية في مصر من مشكلات عديدة يأتي في مقدمتها: افتقارها للديمقراطية الداخلية وهي بذلك أضعف من أن تقوم بدور فاعل في تعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، أو نشر ثقافة سياسية ديمقراطية، حيث برهنت هذه الأحزاب عن ضعف دورها في القيام بأحد وظائفها الرئيسة كأدوات للتنشئة السياسية نتيجة لضعف قواعدها الاجتماعية، ومحدودية قدرتها على التواصل مع الجماهير، وضعف هياكلها التنظيمية، لذا كان لا يمكن لها القيام بدور فاعل في عملية الإصلاح والتغيير السياسي ـ ما لم تخضع للتحديث وإعادة الهيكلية واتساع مساحة الحرية المكفولة لها من قبل النظام السياسي الحاكم، وهذا ما عكسته الخطابات الصحفية في أطروحاتها محاولة البحث عن دور لهذه الأحزاب في عملية التغيير والانتقال إلى النمط الديمقراطي.
- توضح الخريطة السياسية في مصر التراجع الكبير في حجم المشاركة السياسية بمختلف أشكالها في ظل التعددية المقيدة، مما انعكس أثره على شيوع حالة من اللامبالاة السياسية في أوساط المصريين، تتمثل بشكل واضح في عزوفهم عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الرسمية المشروعة لأسباب ثقافية واقتصادية، وحجم التطور السياسي، الأمر

الذي جعل النقاش والجدل المثار حول عمليات التغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي سبباً في محاولة استعادة ثقة المواطن المصري في العملية السياسية من جديد فكانت قضية المشاركة السياسية من أطروحات الخطاب الصحفي حول قضايا الحريات والحقوق العامة، بهدف الوصول إلى محددات معينة تساعد في القضاء على المعوقات.

- تعد درجة الحرية التي تتمتع بها المؤسسة الإعلامية من المؤشرات المهمة الدالة على درجة التطور الديمقراطي نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به هذه المؤسسة الحرة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال توفير المعلومات للمواطنين وهي من المتطلبات الرئيسة للمشاركة في الحياة السياسية، كما تمثل هذه المؤسسات عنصراً مهماً في الرقابة على مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال كشف الفساد والانحراف بما يتماشى مع خطوات الإصلاح السياسي.

جدول (٧)

يوضح نوع القوى الفاعلة داخل الخطاب الصحفي بصحف الدراسة

الجريدة / نوع الفاعل	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرئيس	٧١	٢٠,١	٦٨	٢٢,٢	٧٥	٢٥,٨	١٨	١٦,٢	٢٣٢	٢١,٩
الحكومة والحزب الحاكم	٩٩	٢٨,٠٥	٨١	٢٦,٥	٧٢	٢٤,٧	٢٧	٢٤,٣	٢٧٩	٢٦,٣
أحزاب المعارضة	٢١	٥,٩	١٥	٤,٩	٦	٢,٠٦	٣	٢,٧	٤٥	٤,٢
النخبة المثقفة	٢٧	٧,٦	٥	١,٦	٧	٢,٤	٤	٣,٦	٤٣	٤,٠٥
القضاء	١٤	٣,١٠	١٢	٣,٩	١٣	٤,٥	٢	١,٨	٤١	٣,٩
الحركات الشعبية الجديدة	١	٠,٣	١٠	٣,٣	٦	٢,٠٦	١٠	٩	٢٧	٢,٥
التيار الإسلامي	٢٠	٥,٧	١٦	٥,٢	١٤	٤,٨	٥	٤,٥	٥٥	٥,٢
أسرة الحكم	١	٠,٣	٢	٠,٧	٣	١,٠٣	-	-	٦	٠,٦
القوي الخارجية	١٢	٣,٤	٧	٢,٣	٥	١,٧	٣	٢,٧	٢٧	٢,٥
الشعب	٢٤	٦,٨	٩	٢,٩	٥	١,٧	٢	١,٨	٤٠	٣,٨
منظمات لمجتمع المدني	٥	١,٤	٣	٠,١٠	٤	١,٤	٣	٢,٧	١٥	١,٤
السلطة لتشريعية	٥٠	١٤,٢	٧٥	٢٤,٥	٧٧	٤٥,٥	٣٢	٢٨,٨	٢٣٤	٢٢,٠٥
رجال الأعمال	٥	١,٤	-	-	٤	١,٤	-	-	٩	٠,٨
المؤسسة الدينية	٣	١,٨	-	-	-	-	١	٠,٩	٤	٠,٤
أساتذة الجامعات	-	-	٣	٠,١٠	-	-	١	٠,٩	٤	٠,٤
المجموع	٣٥٣	٪١٠٠	٣٠٦	٪١٠٠	٢٩١	٪١٠٠	١١١	٪١٠٠	١٠٦١	٪١٠٠

- ن = ١٠٥٢ عدد المقالات.

يوضح الجدول السابق مدى تباين أنماط القوى الفاعلة التي ارتبطت بأطروحات الخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الإصلاح السياسي، وتشير البيانات إلى أن الفاعلين الأكثر حضوراً في الخطاب هم: الحكومة، الحزب الحاكم، السلطة التشريعية، ثم شخص الرئيس، وذلك من إجمالي أطروحات الخطاب الصحفي محل الدراسة، ويحدد الخطاب الصحفي بهذه الصورة النظام السياسي المكون من الرئيس والحكومة، والسلطة التشريعية كفاعلين محوريين في عملية الإصلاح السياسي، بغض النظر عن الأطراف الأخرى التي تتألف منها معادلة العمل السياسي في مصر، كما تعطي هذه البيانات مؤشرات ودلالات مهمة تؤكد أن الخطاب الصحفي يتبنى وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية في مصر تغيب عنها أدوار المؤسسات المنخرطة في العمل السياسي، خصوصاً الأحزاب السياسية المعارضة الرسمية، وتوضح البيانات كذلك أن الخطاب الصحفي ينظر إلى القوى السياسية التي تعمل خارج نطاق الشرعية " الإخوان المسلمون " على أنها فاعل أكثر تأثيراً في مجريات الإصلاح السياسي ـ من الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى في المجتمع وبنسبة ضئيلة الأحزاب السياسية، ثم النخبة المتفقة من دعاة التغيير، وبصورة هامشية تبرز المؤسسة الدينية، والقوى الخارجية كفاعلين قادرين على التدخل في عملية الإصلاح السياسي في مصر.

ويكشف الجدول السابق كذلك عن بعض التباينات الطفيفة في ترتيب القوى الفاعلة داخل أطروحات صحف الدراسة وفقًا لنمط الملكية والتوجهات الإيديولوجية لكل صحيفة، حيث اعتبر الخطاب الصحفي لكل من الأهرام، والوفد، الحزب الحاكم والحكومة، الفاعل الأساسي والأول في عمليات التغيير السياسي في مصر، يليه شخص الرئيس ويعكس ذلك في جريدة الأهرام حالة التبني الكامل لمفردات الخطاب السياسي فيما يتعلق بأحداث تحول ديمقراطي، وإصلاحات سياسية، بينما يعكس ذلك في جريدة الوفد أيدلوجية الحزب الليبرالي الذي ينطلق من رؤية وفكر سياسي يعلي دور الحكومة على دور الرئيس في صناعة القرار بمعنى أن أيدلوجية الحزب كانت هي الحاكمة للتصور الذي قدمته الجريدة فيما يتعلق بالقوى الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، بينما يعكس الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة في جريدة المصري اليوم درجة أكبر من التنوع مقارنة بالأهرام، والوفد، حيث ركز الخطاب على الدور الذي يلعبه الرئيس كقوة فاعلة أساسية على ساحة التغيير السياسي، تلاه الحزب الحاكم والحكومة، ثم السلطة التشريعية،

تلاها مجموعة القوى الفاعلة الأقل تأثيراً والتي شملت التيار الإسلامي والقضاء، والحركات الشعبية الجديدة، والنخبة المثقفة، وأحزاب المعارضة، ويوضح الخطاب كذلك اتفاق كل من جريدتي الوفد، والمصري اليوم في تغيب المؤسسة الدينية كقوة فاعلة مؤثرة في الإصلاح السياسي.

كما أبرز الخطاب الصحفي لجريدة الأهالي الدور القوي الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في عملية الإصلاح السياسي حيث جاءت في الترتيب الأول كقوى فاعلة في عملية الإصلاح، يليها الحزب الحاكم والحكومة، ثم شخص الرئيس، كما اتفقت الأهالي مع الأهرام في الإشارة إلى بعض القوى الفاعلة المهمشة مثل المؤسسة الدينية، وإن كان ذلك بدرجة ضعيفة، بدلاً من التغيب الكامل لدورها كما عمدت جريدتا الوفد، والمصري اليوم في خطابهما، كما اتفقت جريدتا الأهالي والوفد في الإشارة إلى أساتذة الجامعات كقوى فاعلة في الإصلاح السياسي خلافًا للأهرام والمصري اليوم.

حيث توضح بيانات الجدول ظهور الحزب الحاكم والحكومة في أدوار سلبية في أطروحات صحف الدراسة ٢٣٦ مرة بنسبة ٣٢,٦٪ من إجمالي الأدوار السلبية للفاعلين ويرجع الدور السلبي للحكومة المصرية والحزب الحاكم كما بينه الخطاب الصحفي إلى عدة أسباب مختلفة منها:

١ـ ساعدت على أن تكون بيئة حاضنة للفساد بسبب غياب الشفافية والمساءلة وتسطيح قضايا الفساد الكبرى.

٢ـ أنها السبب الرئيس وراء ضعف وانهيار الأحزاب السياسية، ومنع أية أفكار تدعو لتداول السلطة.

٣ـ الفشل في توصيل مغزى تعديل الدستور للمواطن العادي.

٤ـ أنها عامل أساسي وراء ضعف وتراجع حرية المؤسسة الإعلامية، وعدم استقلاليتها، والسعي لإصلاحها.

٥ـ محاولتها المستمرة في السعي لإقصاء التيار الإسلامي بعيداً عن المواجهة وعدم إعطائه شرعيته ككيان له تأثير في الشارع المصري.

٦ـ تدهور المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والخدمية.

٧ـ تراجع دور الإعلام المصري وفقدانه المصداقية.

٨ـ بذل الجهود لتمهيد الطريق أمام محاولات توريث الحكم .
٩ـ تقييد وتهميش دور الصحافة كجهاز إعلامي ومحاربة المشاركة السياسية الفعالة .
١٠ـ ازدواجية التعامل مع التيار الإسلامي ، والعمل على استقطاب الأحزاب السياسية وإضعافها .
١١ـ الاستمرار في عدم احترام الأحكام القضائية ، وعرقلة تنفيذها .
١٢ـ تزيد الفجوة بين الشعب والنظام الحاكم .
١٣ـ غياب السلام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في تولي الوظائف والمناصب المهمة
١٤ـ ضعف الأداء التشريعي وتضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير .
١٥ـ تجميل النظام السياسي ، والفشل في تحقيق إصلاح ديمقراطي يلبي رغبات الجماهير .
١٦ـ منع قيام مؤسسات علمية مستقلة لقياس بحوث الرأي العام بطرق سليمة تتمتع بالتحرر والنزاهة والبعد عن التوجهات الحكومية .
١٧ـ تقليص دور السلطة القضائية ، واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية والسالبة للحريات .
١٨ـ سلق التعديلات الدستورية .
١٩ـ تشويه وخلط المفاهيم لمبدأ المواطنة .
٢٠ـ تهميش دور منظمات المجتمع المدني ، والانفراد بتعديل الدستور دون المشاركة الشعبية .
٢١ـ تدني الاهتمام بالبحث العلمي وتراجع أداء المؤسسات التعليمية .
٢٢ـ غياب البعد الاجتماعي في عمليات الإصلاح السياسي .
٢٣ـ السعي لمنع تدفق المعلومات ، وشل حركة الإعلام .
٢٤ـ سوء الإدارة في المؤسسات الحكومية والمحليات .
٢٥ـ عرقلة إنشاء وتكوين أحزاب سياسية جديدة .
٢٦ـ تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار مع تدني الأجور والمرتبات .
٢٧ـ انتهاك حقوق الإنسان وتزوير الانتخابات .
٢٨ـ سبب محوري في تزايد انحرافات رجال الأعمال وتمكينهم من تحقيق مكاسب غير مشروعة .

٢٩ـ التوحد مع السلطة وتكريس الحزب الأوحد.

وتشير البيانات الجدول كذلك إلى أن السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب قد ظهرت بأدوار سلبية (١٨٤ مرة)، بنسبة ٤ ,٢٥٪، مقابل (٥٠ مرة) للأدوار الإيجابية بنسبة ٨ ,١٤ ٪، وقد تمثل ظهور السلطة التشريعية بأدوار سلبية في صحف الدراسة كالتالي:

١. صياغة التعديلات الدستورية بما يخدم النظام الحاكم.
٢. تناقض المواد المعدلة في الدستور بما يؤثر سلبًا على مستقبل التحول الديمقراطي في مصر
٣. تورط بعض أعضاء البرلمان في قضايا فساد.
٤. التعنت والوقوف في وجه إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة.
٥. تهميش دور القضاء في الإشراف على الانتخابات.
٦. تسهيل مهمة توريث السلطة وانتقال الحكم.
٧. فرض قانون معيب وسيئ للإرهاب يعيد ترسانة القوانين الاستثنائية، ويقتل الحريات.
٨. تقييد حرية ممارسة النشاط السياسي بما يخالف ويعارض مبدأ المواطنة والحقوق العامة.
٩. تعديلات الدستور نكسة في طريق الإصلاح السياسي.
١٠. تجاهل حماية حرية التعبير والفكر والإبداع.
١١. الإصرار على عدم تعديل المادة الثانية من الدستور بما يهدم حقوق المواطنة.
١٢. تضييق الخناق على حرية الصحافة في متابعة أداء البرلمان.
١٣. وجود فجوة بين الواقع الفعلي والتعديلات الدستورية.

كما يوضح الجدول أن شخص الرئيس كفاعل محوري في عمليات الإصلاح السياسي ظهر بدور سلبي (١٥٧ مرة) بنسبة ٧ ,٢١ ٪، مقابل (٧٥ مرة) بدور إيجابي وبنسبة ٢ ,٢٢ ٪ من إجمالي الأدوار الإيجابية، ويرجع ظهور الرئيس بدور سلبي في الخطاب الصحفي نظراً لما يلي:

١. الإصرار على منع تداول السلطة بتجاهل تعديل المادة ٧٧ من الدستور.
٢. تجزئة الإصلاح بما لا يساعد على خروج مجتمع ديمقراطي.
٣. تعمد عدم تعيين نائب للرئيس والإصرار على العمل بقانون الطوارئ، وإحالة المدنيين للمحاكم العسكرية.
٤. جمع وتركيز جميع السلطات ومحاولة توريث السلطة.
٥. فرض قانون لمناهضة الإرهاب موازٍ لقانون الطوارئ.

٦ . تكريس مبدأ الفردية وعدم الرغبة في تحديد مدى زمني لفترات تولي الحكم .
٧ . تهميش دور الإشراف القضائي على الانتخابات لمناداته بتعديل المادة ٨٨ من الدستور .
٨ . الإعلان عن إصلاحات سياسية وهمية في الواقع الفعلي .
٩ . السعي لعرقلة التعددية الحقيقية بما يسمح بصعود التيار الإسلامي للسلطة .
١٠ . مركزية السلطة ، وديكتاتورية اتخاذ القرار .
١١ . التمسك برئاسة الحزب الوطني بما يضعف التعددية السياسية .
١٢ . تجاهل تحديد نظام اقتصادي محدد يتفق مع خطوات التحول الديمقراطي .
١٣ . تهميش دور رئيس الوزراء ورعاية مصالح أصحاب النفوذ ورجال الأعمال .

وتكشف البيانات كذلك أن التيار الإسلامي ، والأحزاب السياسية المعارضة ، كفاعلين قد تكررت أدوارهما السلبية (٣٩ مرة) للتيار الإسلامي بنسبة ٥,٤ ٪ ، مقابل (١٦ مرة) إيجابية وبنسبة ٤,٧ ٪ ، و (٢٩ مرة) للأحزاب السياسية بنسبة ٤,٠١١٪ ، مقابل(١٦ مرة) إيجابية بنسبة ٤,٧٪ من إجمالي الأدوار ، ويرجع الخطاب الصحفي الأدوار السلبية للتيار الإسلامي كقوى فاعلة في الإصلاح السياسي إلى عوامل مختلفة منها :

١ . محاولة التخطيط لإنشاء حزب سياسي على أساس ديني ، تمهيداً لإحلال الدولة الدينية بديلاً للدولة المدنية .
٢ . اختصار معنى المواطنة والإصرار على عدم قبول الآخر .
٣ . محاولة تشويه التعديلات الدستورية وعملية الإصلاح السياسي .
٤ . خلط السياسة بالدين لكسب شعبية في الشارع المصري .
٥ . محاولة الالتفاف على الحياة الحزبية لأخذ الشرعية وتحقيق أهداف معينة لتكوين دولة دينية بديلة .
٦ . مسايرة التعديلات الدستورية لتحقيق أهداف ومصالح شخصية .

بينما جاءت الأدوار السلبية لأحزاب المعارضة كفاعلين لمجموعة من الأسباب تمثل البعض منها في الأمور التالية :

١ . تراجع الأداء الحزبي في الشارع المصري .
٢ . الإحجام عن المشاركة في تعديل الدستور ، وفشلها في تقديم بديل سياسي قوي للنظام الحاكم .
٣ . غياب الكوادر الحزبية التي تسهل عملية انتقال السلطة وتعزز التعددية السياسية .

٤ . نجاح الحزب الحاكم في استقطابها ، وغياب الدور الفاعل لها في تعديل الدستور .
٥ . التشويش وخلط المفاهيم في إيديولوجيتها .
٦ . زيادة حدة الصراعات والخلافات بداخلها وجمود نشاطها السياسي .
٧ . الفشل في تطوير برامجها لإقناع المواطنين بوجودها .
٨ . الفشل في تقديم نموذج بديل للسلطة القائمة مقارنة بالتيار الإسلامي .

كما احتلت السلطة القضائية ، والنخبة المثقفة محوراً مهمًا في الأدوار كفاعلين في خطاب الإصلاح السياسي بصحف الدراسة كما يوضح الجدول السابق ، حيث جاء القضاء في أدوار سلبية (٢٠ مرة) بنسبة ٢,٨٪ ، مقابل (٢١ مرة) للأدوار الإيجابية وبنسبة ٦,٢ ٪ ، وقد تكررت الأدوار السلبية للنخبة المثقفة (٢٤ مرة) بنسبة ٣,٣ ٪ ، مقـابل(١٩ مرة) للأدوار الإيجابية بنسبة ٥,٦ ٪ ، وقد ظهرت أهم ملامح الأدوار السلبية للسلطة القضائية في :

١ . تصاعد حدة التوترات داخل المؤسسة القضائية بما يفقدها استقلالها ونزاهتها .
٢ . رفض بعض القضاة تعيين المرأة في منصب القضاء .
٣ . عرقلة قيام وتشكيل الأحزاب السياسية الجديدة .
٤ . تضييق الخناق على حرية التعبير والرأي .
٥ . الخلل الذي أصاب الجهاز الإداري التابع للقضاء .
٦ . نقض السلطة القضائية لأركان العدالة المتمثلة في الاستقلال ، والكفاءة ، والفاعلية .
٧ . الشروخ الداخلية التي تهدد بهز هيبة القضاء وتفقد الثقة في تحقيق العدالة .
٨ . تصاعد حدة الصراع والخلافات مع وزير العدل .

بينما تركزت الأدوار السلبية للنخبة المثقفة كفاعل في الإصلاح السياسي في :

١ . تدني لغة الحوار حول تعديلات الدستور .
٢ . خلط المفاهيم والتشويش حول الدولة المدنية وخطر الإسلام عليها .
٣ . تصاعد حدة التوتر والنقاش والخلاف حول مفهوم المواطنة والمادة الثانية من الدستور .
٤ . تدني درجة التواصل والتفاعل مع الجماهير .

ويوضح الجدول السابق كذلك درجة التباين في أطروحات الخطاب الصحفي للأدوار المنسوبة للفاعلين وفقًا للتوجهات الإيديولوجية ونمط الملكية لكل صحيفة من صحف

الدراسة، فقد جاء الاتجاه الإيجابي في وصف بعض الفاعلين بصورة واضحة في جريدة الأهرام خاصة القوى الفاعلة الرسمية، فقد كانت نسبة ظهور الاتجاه السلبي بداخلها أقل من صحف الوفد والمصري والأهالي، فقد تمثل الدور الإيجابي لشخص الرئيس بشكل مرتفع بلغ(٥٩ مرة) بنسبة ٣٣,١ ٪، مقابل(١٢ مرة) للأدوار السلبية بنسبة ٦,٩٪، وكانت أهم الأدوار الإيجابية متمثلة في الملامح التالية :

١ . دوره المهم في تجديد ملامح الحياة السياسية وإعطاء دفعة قوية للتحول الديمقراطي .
٢ . تبني مشروع جديد لمكافحة الإرهاب .
٣ . إعلان سيادة الشعب وتعزيز الممارسة الديمقراطية .
٤ . العمل على زيادة كفاءة الدولة وفعاليتها .
٥ . تفعيل مبدأ المواطنة وتمكين المرأة من كافة حقوقها .
٦ . تعديل بعض مواد الدستور كخطوة جادة في عمليات الإصلاح السياسي .
٧ . كسر جمود الحراك السياسي وتوسيع هامش حرية التعبير .
٨ . تحقيق التوازن بين السلطات وتعميق العمل المؤسسي للدولة .
٩ . تجديد ملامح الحياة السياسية .
١٠ . تغيير شكل النظام الاقتصادي .
١١ . تدعيم المشاركة السياسية وجذب المواطنين للعمل السياسي .

ويعكس ارتفاع الأدوار الإيجابية لشخص الرئيس كفاعل في عمليات الإصلاح السياسي بالأهرام طبيعة التوجه الإيديولوجي، ونمط الملكية للصحيفة باعتبارها صحيفة قومية، مملوكة للدولة وتدافع عن النظام السياسي القائم، وإبراز توجهات القيادة السياسية، والدفاع عن مواقعها، مع الالتزام بالخط السياسي للدولة، عكس الصحف الحزبية والخاصة، حيث أظهرت الأدوار السلبية للفاعلين الرسميين بصورة كبيرة، بلفت النظر لشخص الرئيس كفاعل محوري في صحيفة الوفد(٨٠ مرة) بنسبة ٢٥,٨ ٪، مقابل(٨ مرات للأدوار الإيجابية، بنسبة ١٠,١٠ ٪، وفي صحيفة المصري اليوم (٧٠ مرة) بنسبة ٢٩,٧ ٪، مقابل(٥ مرات) للأدوار الإيجابية بنسبة ٩٠,٠٩ ٪، والأهـالي(١٥مرة) بنسبة ٩,٧٪، الأمر الذي يعكس التوجه السياسي والإيديولوجي لتلك الصحف في نقد النظام السياسي، والاستقلال عن السلطة والتماشي مع السياق الفكري للأحزاب التي تنتمي إليها، كما أظهرت الصحف الحزبية والخاصة تباينًا ملحوظًا مع الصحف القومية في إبراز

الأدوار الإيجابية للقوى الفاعلة غير الرسمية والمتمثلة في الحركات الشعبية، والقوى الخارجية، والشعب، وأساتذة الجامعات، حيث برزت الأدوار الإيجابية في خطابات صحيفة الوفد (٩ مرات) للحركات الشعبية بنسبة ١٢,٣ ٪، مقابل مرة واحدة للأدوار السلبية وبنسبة ٠,٤ ٪، والمصري اليوم (٥مرات) بنسبة ٩٠,٩٠٪ مقابل مرة واحدة بنسبة ٠,٤٢ ٪ للأدوار السلبية والأهالي (١٠ مرات) بنسبة ٣٢,٣ ٪ مقابل عدم ذكر أية صفات سلبية، وقد تمثلت أهم الأدوار الإيجابية لهذه النوعية من القوى الفاعلة في:

١. مقاومة الانفلات في البلاد.
٢. الحصول على مطالبها عبر أدوات الاحتجاج السلمي.
٣. الدور الحيوي لحركة ٩ مارس في استقلال الجامعات.
٤. استقلال العمل النقابي.
٥. رفض التعديلات الدستورية.
٦. انتفاضة الحركة العمالية للمطالبة بحقوقها.

كما جاءت الأطروحات الإيجابية لأدوار القوى الخارجية في خطاب الوفد (٦ مرات) بنسبة٨,٢ ٪ مقابل مرة واحدة للأدوار السلبية بنسبة ٠,٤ ٪ والمصري اليوم (٤مرات) بنسبة ٧,٣ ٪، مقابل مرة واحدة للأدوار السلبية بنسبة ٠,٤٢ ٪، والأهالي (٣ مرات) بنسبة ٩,٧ ٪ مقابل عدم وجود أدوار سلبية وقد تمثلت أهم الأدوار الإيجابية في الأمور التالية:

١. الاسترشاد بحركات التحول الديمقراطي في بعض بلدان دول العالم الثالث كنموذج جيد للإصلاح السياسي الحقيقي والشامل.
٢. توضيح عمليات انتقال السلطة في موريتانيا بشكل سلمي ضمن مراحل التحول نحو الديمقراطية.
٣. تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن ممارسة ضغوطها للإصلاح السياسي.
٤. وضع مؤشرات إيجابية لخطوات التحول الديمقراطي الفعال.

obeikandl.com

جدول (٩)

يوضح أطر الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي في صحف الدراسة

الجريدة / نوع الإطار	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مرجعيات رسمية	٧٥	٢٢,٧	٥٠	١٦,٠٧	٥٤	١٦,٨	٩	٧,٣	١٨٨	١٧,٣
مرجعيات حزبية	١٠	٣,٠٢	٢٠	٦,٤	٨	٢,٥	١١	٨,٩	٤٩	٤,٥
خبراء متخصصون	٣٤	١٠,٣	١٤	٤,٥	١٩	٥,٩	١	٠,٨	٦٨	٦,٣
تجارب الدول	١٦	٤,٨	١٠	٣,٢	٨	٢,٥	٥	٤,٠٦	٣٩	٣,٦
دراسات وندوات علمية	-	-	٤	١,٣	٥	١,٦	-	-	٩	٠,٨
مشاهدات من الواقع	٧٢	٢١,٨	٦٥	٢٠,٩	٧١	٢٢,٠٤	٣٤	٢٧و٦	٢٤٢	٢٢,٣
مرجعيات ثقافية	٢٥	٧و٦	٥٥	١٧,٧	٦١	١٨,٩	١٣	١٠,٦	١٥٤	١٤,٢
مرجعيات دينية	١٢	٣,٦	٨	٢,٦	٦	١,٩	٤	٣,٣	٣٠	٢,٨
استطلاعات رأي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حكم وأقوال مأثورة	٢	٠,٦	١	٠,٣	٢	٠,٦	-	-	٥	٠,٥
قوانين وتشريعات	٧٢	٢١,٨	٨٠	٢٥,٧	٨٦	٢٦,٧	٤٣	٣٤,١٠	٢٨١	٢٥,٩
تاريخية	١٣	٣,٩	٤	١,٣	٢	٠,٦	٣	٢,٤	٢٢	٢,٠٢
المجموع	٣٣١	١٠٠٪	٣١١	١٠٠٪	٣٢٢	١٠٠٪	١٢٣	١٠٠٪	١٠٨٧	١٠٠٪

- ن = ١٠٥٢ عدد المقالات.

يوضح الجدول السابق تنوع الأطر المرجعية التي استقت منها صحف الدراسة أطروحات الخطاب الصحفي بشأن قضايا الإصلاح السياسي، حيث جاءت الأطر القانونية والتشريعية في الترتيب الأول على المستوى صحف الدراسة بنسبة ٢٥,٩ ٪ من إجمالي الأطر المرجعية، تلاها إطار الأحداث المعاصرة ومشاهدات الواقع بنسبة ٢٢,٣ ٪، ثم المرجعيات الرسمية بنسبة ١٤,٢ ٪، بينما تراجعت الأطر التاريخية، والدينية بنسب، ٢,٢٠ ٪ و٢,٨ ٪، وتكشف البيانات كذلك عن تباين الأطر التي قدمت من خلالها الصحف قضايا الإصلاح السياسي وفقًا للسياسة التحريرية للصحيفة، والتوجه الفكري الذي تتبناه رغم تقارب الأطر المرجعية المحورية بين الصحف محل الدراسة، فقد جاءت الأطر المرجعية الرسمية في الترتيب الأول في صحيفة الأهرام بنسبة ٢٢,٧ ٪، ثم إطار الأحداث المعاصرة ومشاهدات الواقع بنسبة ٢١,٨ ٪، بينما تراجعت الأطر الثقافية

فجاءت بنسبة ٧,٦٪، والأطر التاريخية بنسبة ٣,٩٪، وقد تبين تأثير القوى السياسية المختلفة على طبيعة الخطاب الصحفي المقدم، حيث سيطر على خطاب صحيفة الأهرام تقديم أطر تدعّم الجوانب الإيجابية للإصلاح السياسي بمختلف خطواته المقدمة من قبل النظام السياسي الحاكم وتوضح مدى وجود حراك سياسي في المجتمع، وتوافر النية لدى النظام في إجراء عمليات تغيير وتحول ديمقراطي حقيقي، كما جاءت الأطر القانونية والتشريعية في الاهتمام الأول لصحيفة الوفد بنسبة ٢٥,٧ ٪، تلاها أطر الأحداث المعاصرة ومشاهدات الواقع بنسبة ٢٠,٩ ٪ ثم المرجعيات الثقافية بنسبة١٧,٧ ٪، فالمرجعيات الرسمية بنسبة ١٦,٠٧٪، واتفقت مع صحيفة الأهرام في تدني الاعتماد على الأطر التاريخية والدينية بنسب ١,٣ ٪، ٢,٦ ٪، كما جاءت هذه الأطر متسقة مع التوجه الفكري والإيديولوجي للحزب الذي تعبر عنه الجريدة، فقد سيطرت الأطر السلبية على خطابها والتي أشارت إلى مسئولية النظام السياسي والحكومة عن تراجع قيم الديمقراطية، وشيوع السلبية والجمود السياسي ومسئوليتهما عن ضعف آليات المشاركة السياسية، وتزوير الانتخابات، وضعف الأحزاب السياسية، وتصاعد دور التيار الإسلامي، مع استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية، وقد اتفقت المصري اليوم مع الوفد في استخدامها للأطر المرجعية، حيث جاءت الأطر القانونية والتشريعية في محور الاهتمام والترتيب الأول بنسبة ٢٦,٧ ٪، ثم الأحداث المعاصرة والمشاهدات من الواقع بنسبة٢٢,٠٤ ٪، والمرجعيات الثقافية بنسبة١٨,٦ ٪، ثم المرجعيات الرسمية بنسبة ١٦,٨ ٪ كما جاءت صحيفة الأهالي لتؤكد اتفاقها مع الوفد والمصري اليوم في ترتيب الأطر المرجعية حسب أهميتها لها، فجاءت الأطر القانونية في الترتيب الأول بنسبة ٣٤,١٠ ٪، والأحداث المعاصرة بنسبة ٢٧,٦ ٪، فالمرجعيات الثقافية بنسبة ١٠,٦٪، ثم المرجعيات الحزبية بنسبة ٨,٩ ٪.

وقد استخدمت صحف الدراسة أكثر من إستراتيجية لتوظيف الأطر التي استعانت بها، وتدعيمها في إطار عمليات التبني حيال قضايا الإصلاح السياسي، ومن هذه الإستراتيجيات التكرار والتكثيف، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية بشكل واضح في خطاب صحف الوفد والأهالي، والمصري اليوم من خلال ارتفاع عدد الأطروحات التي تنتقد أداء النظام السياسي والحكومة والحزب الحاكم في عمليات توسيع هامش الحرية والديمقراطية من خلال إبراز سلبية النظام، وتآكل شرعيته، وضعف الأداء الحكومي، وإبراز عرقلة

المؤسسات الحكومية لأية خطوات جادة نحو الإصلاح السياسي، مع التركيز على أية تجاوزات صدرت عن مؤسسات الدولة تكون في طبيعتها ضد حقوق الإنسان والديمقراطية في إطار محدد يعنى بأحداث معينة كجزئيات تتعلق بالإصلاح السياسي، في حين اهتمت صحيفة الأهرام كصحيفة تدافع عن النظام القائم بتقديم أطروحات الإصلاح السياسي عبر إطار عام، يعنى بمناقشة الإجراءات التي يتخذها النظام السياسي والحكومة بتعديل الدستور في ضوء عملية التطور الديمقراطي والتغيير السياسي، كما استخدمت صحف الدراسة كذلك إستراتيجية إبراز جوانب معينة في قضايا الإصلاح السياسي، وتجاهل جوانب أخرى، فعلى مستوى صحيفة الأهرام، فقد اهتمت بإيضاح وإبراز المؤشرات الإيجابية في عملية التطور الديمقراطي من خلال تعظيم قيم المواطنة، واتساع حرية التعبير، وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، واستقلال القضاء، ولم تعط المكان الكافي لوجهات النظر التي تشير إلى عدم توافر الضمانات اللازمة لأية تحولات ديمقراطية، وتفريغ التعديلات الدستورية من مضمونها، كما تجاهلت صحيفة الأهرام تحديد العناصر المسئولة عن بعض التدني في الديمقراطية، وانتشار الفساد المؤسسي، في الوقت التي أبرزت فيه بعض الآثار السلبية الناجمة عنه، وفي المقابل سعت صحف الوفد، والأهالي، والمصري اليوم إلى إبراز الجوانب السلبية في الدعوة لمرحلة التحول الديمقراطي، والنقاش الدائر حول فحوى تعديل بعض مواد الدستور، فقد جنحت تلك الصحف للتركيز على المخاطر المحتملة من قانون الإرهاب، واستمرار العمل بالمادة ٧٧ من الدستور والتي تمنع تداول السلطة سلميًا، واستمرار محاكمة المدنين في القضاء العسكري، وتقليص دور القضاء في الإشراف على العملية الانتخابية، الأمر الذي يسهل معه تزوير هذه الانتخابات لصالح النظام القائم، في حين تعمدت الابتعاد عن أية آثار إيجابية ظهرت من خلال توجه النظام السياسي نحو إعادة الحيوية والحراك السياسي داخل المجتمع المصري بتعديل بعض مواد الدستور كخطوة نحو الديمقراطية.

ويخلص الباحث إلى أن صحف الدراسة قد اتبعت أكثر من إستراتيجية بتدعيم الأطر التي تتبناها حيال الخطاب الصحفي للإصلاح السياسي، ومن هذه الإستراتيجيات:

١ـ إستراتيجية التكرار والتكثيف ـ وقد ظهرت بصورة أكبر في خطاب صحف الوفد، الأهالي، المصري اليوم، من خلال تكثيف تناول الموضوعات التي تنتقد الحزب الوطني والنظام الحاكم، وتبرز سلبيات الأداء الحكومي باعتباره معوقًا للتحول الديمقراطي،

بجانب إبراز مدى تحيز وانحياز النظام السياسي للحزب الوطني ودعمه لمرشحيه في الانتخابات من خلال إطار محدد يعنى بأحداث معينة خلال العملية الانتخابية أو عند تعديل مواد الدستور، أو ممارسة العمل السياسي العام، بينما اهتمت صحيفة الأهرام في خطابها عبر مواد الرأي بتقديم الأحداث المتعلقة بقضايا الإصلاح السياسي من خلال إطار عام يعنى بمناقشة إفرازات التحول نحو الديمقراطية في ضوء الإصلاح السياسي الشامل.

٢ـ اتبعت صحف الدراسة أيضًا إستراتيجية إبراز جوانب معينة في القضية وتجاهل جوانب أخرى، حيث اهتمت صحيفة الأهرام في أطروحاتها بإبراز المؤشرات الإيجابية لقضايا الإصلاح السياسي من خلال تعدد الأوصاف الإيجابية للقوى الفاعلة الرسمية في الخطاب، بينما تجاهلت عملية إفساح المساحة الكافية لوجهات النظر الأخرى التي تشير إلى المؤسسات السلبية لهذا التحول، كما تجاهلت تحديد الأطراف المسئولة عن عرقلة خطوات الإصلاح السياسي في مختلف قضاياه والمثال على ذلك جنوحها لعدم تحديد الأطراف المسئولة عن تزييف الانتخابات باستخدام العنف والمال لشراء الأصوات في الوقت الذي أبرزت فيه الآثار السلبية الناتجة عن ذلك، وفي المقابل فقد عمدت صحف الوفد والأهالي، المصري اليوم لإبراز الجوانب السلبية للفاعلين الرسميين في الإصلاح السياسي مثل تزييف الانتخابات، والحد من السلطة القضائية، وتكريس السلطة، وشل النشاط السياسي العام.

٣ـ عمدت صحف الوفد، والأهالي إلى استخدام إستراتيجيات إثارة المخاوف والمعاناة والتنديد، والهجوم المباشر والهجوم المضاد، ويأتي ذلك متسقًا مع السياسية التحريرية التي تستند إلى أيدلوجية الفكر المعارض للأحزاب التي تمثلها الصحيفتان، وهو ما رسم بجلاء ملامح إطارهما العام، بينما عمدت صحيفة الأهرام في خطابها إلى استخدام إستراتيجية التبرير والمساندة، والتحفيز والتهدئة وهو ما يتماشى مع ملامح الإطار الإعلامي الذي تضعه الجريدة للمادة الصحفية ويبرز سياستها التحريرية الداعمة للنظام السياسي القائم.

جدول (١٠)

يوضح أنواع الحجج المستخدمة في الإقناع بأطروحات الخطاب الصحفي للإصلاح السياسي

الجريدة / أنواع الحجج	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تاريخية	٢١	٦,٥	٨	٢,٧	١٠	٣,٤	١	٠,١٠	٤٠	٣,٩
تجارب عملية لدول أخرى	٢٧	٨,٣	١١	٣,٧	١٠	٣,٤	٣	٢,٩	٥١	٥
شخصيات صانعة للأحداث	١٠٨	٣٣,٣	١١٤	٣٨,٨	١١٢	٣٧,٨	٣٢	٣٠,٥	٣٦٦	٣٥,٩
معاهدات واتفاقيات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دراسات وبحوث	٤	١,٢	١٠	٣,٤	٩	٣,٠٤	٣	٢,٩	٢٦	٢,٦
مبادرات لزعماء عرب	-	-	٣	١,٠٢	٤	١,٤	-	-	٧	٠,٧
خبرات شخصية	٣٧	١١,٤	٢٠	٦,٨	٢١	٧,٠٩	٩	٨,٦	٨٧	٨,٥
بيانات وأرقام	٢٧	٨,٣	٢٥	٨,٥	٢٠	٦,٨	٦	٥,٧	٧٨	٧,٧
عرض وجهات نظر مختلفة	١٠٠	٣٠,٩	١٠٠	٣٤	١١٠	٣٧,٢	٤٩	٤٦,٧	٣٥٩	٣٥,٢
عرض وجهة نظر واحدة	-	-	٣	١,٠٢	-	-	٢	١,٩	٥	٠,٥
المجموع	٣٢٤	١٠٠٪	٢٩٤	١٠٠٪	٢٩٦	١٠٠٪	١٠٥	١٠٠٪	١٠١٩	١٠٠٪

تكشف بيانات الجدول السابق عن اعتماد الخطاب الصحفي بصحف الدراسة على الشخصيات الصانعة للأحداث، وعرض وجهات النظر المختلفة، في دعم القدرة الإقناعية للأطروحات التي يتكون منها، ويدعّم ذلك في احتلال الاستشهاد بالشخصيات الصانعة للأحداث الترتيب الأول ضمن أنواع الحجج المستخدمة في الإقناع بأطروحات الخطاب بنسبة ٣٥,٩ ٪، ثم عرض وجهات النظر المختلفة بنسبة ٣٥,٢٪، تلاها الخبرات الشخصية بنسبة ٨,٥٪، والبيانات والأرقام بنسبة ٧,٧٪، فالإطارات التاريخية بنسبة ٣,٩٪، وعلى مستوى الصحف، فقد جاءت الاستشهادات بالشخصيات الصانعة للأحداث في الاهتمام الأول للأهرام بنسبة ٣٣,٣٪، تلاها عرض وجهات النظر المختلفة بنسبة ٣,٠٩٪، ثم الخبرات الشخصية بنسبة ١١,٤٪ فالتجارب العملية للدول الأخرى بنسبة ٨,٣٪ والبيانات والأرقام بنسبة ٨,٣٪، الأمر الذي يوضح ميل الخطاب الصحفي بصحيفة الأهرام إلى استخدام الاستشهادات والحجج المنطقية في الإقناع، وهو ما يشير إلى تحقق بعض جوانب الموضوعية في عرض الحجج الإقناعية لأطروحات الإصلاح السياسي بالصحيفة، والذي يشكل بدوره شخصيتها التحريرية بشكل عام، وجاءت الاستعانة بالشخصيات الصانعة للأحداث في المصري اليوم بنسبة ٣٧,٨٪، تلاها عرض وجهات

النظر المختلفة بنسبة ٣٧,٢٪، ثم الخبرات الشخصية بنسبة ٧,٠٩٪، بينما احتلت الاستشهادات التي اعتمدت على عرض وجهات النظر المختلفة الترتيب الأول في صحيفة الأهالي بنسبة ٤٦,٧٪، تلاها الشخصيات الصانعة للأحداث بنسبة ٣٠,٥٪، ثم الخبرات الشخصية بنسبة ٨,٦٪، الأمر الذي يشير إلى تحقق شرط استخدام حجج تتمتع بالمنطقية والمصداقية لأطروحات الخطاب الصحفي بصحف الدراسة

جدول (١١)

يوضح الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي في الخطاب الصحفي

الجريدة / دوافع الإصلاح	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تراجع شرعية النظام	١	٠,٣	٤٥	١٧,٤	٤٢	١٥,٥	٥	٥,٢	٩٣	١٠,٠١
الأزمات المالية والاقتصادية	١٣	٤,٢	١١	٤,٣	١٢	٤,٤	٤	٤,١	٤٠	٤,٣
ضغوط المجتمع المدني	١٤	٤,٦	٦	٢,٣	٨	٢,١٠	-	-	٢٨	٣
ظهور حركات اجتماعية جديدة	٢١	٦,٩	١٦	٦,٢	١٨	٦,٦	١٥	١٥,٥	٧٠	٧,٥
ضغوط وسائل الإعلام المحلية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مبادرة النظام السياسي للإصلاح	٢٣٧	٧٨,٢	١٤٠	٥٤,٣	١٦٥	٦٠,٩	٦٧	٦٩,٠٧	٦٠٩	٦٥,٦
فساد النظام الإداري والمحليات	١٧	٥,٦	٤٠	١٥,٥	٢٦	٩,٦	٦	٦,٢	٨٩	٩,٦
المجموع	٣٠٣	١٠٠٪	٢٥٨	١٠٠٪	٢٧١	١٠٠٪	٩٧	١٠٠٪	٩٢٩	١٠٠٪

- ن= ١٠٥٢ عدد المقالات.

توضح بيانات الجدول السابق أن أهم دوافع الإصلاح السياسي الداخلية في الخطاب الصحفي تكمن في مبادرة النظام السياسي للإصلاح وذلك بنسبة ٦٥,٦٪ من إجمالي الدوافع الداخلية على مستوى صحف الدراسة مجال التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء ليتم تعديلها ويصبح اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر عن طريق الاقتراع السري العام المباشر بين أكثر من مرشح، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة وإعطاء الفرصة للأحزاب السياسية لخوض الانتخابات الرئاسية مع تأكيده على توافر الضمانات التي تسمح لأكثر من مرشح بالتقدم للانتخابات الرئاسية ليختار

الشعب من بينهم وبإرادة حرة، وما أعقب ذلك من إطلاقه للمبادرة الثانية في خطابه الشهير ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، بتعديل ٣٤ مادة من الدستور الحالي في إطار نقل بعض الصلاحيات المخولة له إلى الحكومة والبرلمان، مواكبًا المتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري، وقد أوضح الرئيس مبارك فلسفة وأهداف التعديل في مجموعة من المحاور شملت:

١. تعزيز مبدأ المواطنة.
٢. تقوية دور البرلمان.
٣. تقوية دور الأحزاب السياسية.
٤. تطوير نظام الإشراف القضائي على الانتخابات.
٥. التوسع في اختصاصات مجلس الوزراء.
٦. وضع ضوابط على سلطات رئيس الجمهورية.
٧. تعزيز استقلال القضاء.
٨. مكافحة الإرهاب وحماية أمن المواطن.
٩. تحقيق التلازم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

وقد كسرت هذه المبادرة حالة الجمود السياسي الذي انتاب الحياة السياسية في مصر لفترات طويلة، كما عكست حالة النقاش العام وتنوع الأطروحات الصحفية تبعًا للانتماءات السياسية والتوجهات الإيديولوجية ونمط الملكية، ودرجة الاستقلال الذي تتمتع به كل صحيفة، مما كان له تأثير مباشر في التناول الصحفي ما بين مؤيد، ومعارض، ومتحفظ، مع الإجماع العام على أن مبادرة النظام السياسي للإصلاح كانت هي أهم دافع داخلي محرك لحالة النقاش العام بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، ثم تلاها تراجع شرعية النظام السياسي بنسبة ١٠,٠١٪ من جملة الدوافع.

ويدل ذلك على حالة التراجع الذي أصاب الحياة السياسية في مصر، من جمود للنشاط والسياسي، وضعف الأحزاب السياسية بفعل النظام، والمحاولات المستمرة في تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني، والتدهور الملحوظ في مستوى التعليم ومؤسساته، مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وتزيد معدلات الفساد، وتقليص استقلال السلطة القضائية، والتي ألقت بظلالها على تراجع شعبية النظام السياسي، وأدت إلى افتقاده لبعض مقومات وسمات الحكم الرشيد الذي يقوم على جناحين هامين هما، الجناح الأول، وهو جناح الإصلاح الديمقراطي عن طريق إطلاق الحريات العامة،

والمساواة، وتداول السلطة عبر انتخابات عامة ونزيهة، وقيام برلمان وحكومات تلتزم بحكم القانون، ويخضع الجميع لقضاء عادل، وصحافة حرة مستنيرة، تراقب وتسائل وتحاسب، والجناح الثاني، هو العدالة الاجتماعية والتي تكفل للمواطنين الحاجات الإنسانية المعيشية، وفي مقدمتها الغذاء والمسكن، والملبس، والعلاج والتعليم، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي، ويأتي فساد النظام الإداري كمحور مهم في دوافع الإصلاح السياسي الداخلية بنسبة ٩,٦٪ من جملة الدوافع، وذلك نتيجة لاتساعه وتشعبه بصورة كبيرة في مختلف مؤسسات الدولة، فقد اكتسبت بعض صور الفساد مع مرور الوقت قيمًا إيجابية، فلم يعد الأمر في نظر البعض مخلاً بالشرف، أو مبررًا لفقد الثقة والاعتبار، بل يمكن أن تكون فاسدًا، وتظل من وجهاء المجتمع، الأمر الذي انعكس بدوره على تراجع ترتيب مصر بشكل كبير في مؤشر الدول الأقل فسادًا على المستوى العالمي، وفقًا للتقارير الدولية التي تختص بقياس حجم الفساد على مستوى الدول.

ويرجع ذلك لمجموعة من الأبعاد تتعلق، بالبعد المؤسسي نظرًا لأن الكثير من التفاعلات تتم خارج الأطر الرسمية، أو القنوات الشرعية المخصصة لها، وهذا أدعى إلى فتح الباب لترويج المصالح الشخصية والخاصة، وتبادلها بين الأطراف تحت ستار الشرعية، ثم البعد القانوني، حيث تنطوي معظم القوانين المصرية على كثير من الثغرات التي تسمح بتفاقم الفساد بدون ردع، فالبعد الإداري، والناتج عن عدم التوازن في تحديد الصلاحيات، فهي إما أن تكون واسعة بدون حدود، وإما ضيقة إلى أبعد الحدود.

والبعد الاجتماعي، المتمثل في حجم التفاوت الحاد في توزيع عوائد التنمية، والتغير الحاد والسريع في التركيبة الاجتماعية وتدهور منظومة القيم، فالبعد السياسي، والذي ينتج عبر الالتحام أو التحالف بين المال والسلطة أي بين النخبة التي تعتمد على المال أو تحوز الثروة من جانب، والتي تستند إلى السلطة من جانب آخر.

ويعد ذلك من أسوأ الظروف التي يمكن أن تخلق مناخًا ملائمًا للفساد ونموه.

ويكشف الجدول كذلك عن عوامل أخرى محركة للإصلاح السياسي على المستوى الداخلي منها، ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة بنسبة ٧,٥٪ من جملة الدوافع الداخلية، وهذه الحركات هي هيئات للنشاط السياسي الاجتماعي، ذات طبيعة ديناميكية تربط بين أشخاص لا يشترط فيهم الانتماء إلى طبقة واحدة، أو وحدة الفكر

والإيديولوجيات يجمعهم الاتفاق العام على برنامج مرحلي للنضال، وشعارات عامة، جامعة، ويشكل جهودهم شكل تنظيمي شبكي، بسيط ومرن وسريع الاستجابة، ومحرر من قيود الأشكال التنظيمية الحزبية.

فهذه الحركات تحمل في ثناياها صفات وملامح المرحلة الحالية التي تعيشها مصر، وتدق الأجراس منادية بضرورة التغيير والتحول نحو الديمقراطية الحقيقية، وقد برزت أهمية هذه الحركات كدافع داخلي للإصلاح السياسي كما أوضحها الخطاب الصحفي في ضوء الآتي:

١ـ ساعدت هذه الحركات على كسر حاجز الخوف من السلطة، وهز ثقافة القمع والترهيب.

٢ـ عملت على وضع قواعد جديدة، ومعادلات مستحدثة للصراع مع السلطة.

٣ـ ساهمت في تحفيز قطاعات عريضة من المجتمع للنزول إلى الشارع، وانتزاع الحق الدستوري في الاحتجاج السلمي والدفاع عن المصالح العامة.

٤ـ استطاعت التأسيس لنوع جديد من الشرعية لا يتسول السلطة، أو يترقب موافقة لجنة الأحزاب السياسية، يعتمد على الشرعية الشعبية التي تمنحها الجماهير.

٥ـ طرح أشكال جديدة من التنظيم وآليات العمل.

٦ـ عملت على تجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة بإحياء المجتمع بالسياسة.

٧ـ استطاعت جذب انتباه المجتمع الدولي إلى قضايا التغيير الديمقراطي في المجتمع المصري.

ويكشف الجدول السابق أيضًا درجة التباين بين خطاب الصحف محل الدراسة في دوافع الإصلاح الداخلية، تبعًا للإيديولوجية السياسية التي تتبناها الصحيفة مع نمط ملكيتها، وعلاقتها بالسلطة، فقد تميزت صحف، الوفد، الأهالي، والمصري اليوم عن صحيفة الأهرام، في ترتيب بعض الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي.

حيث أبرزت تلك الصحف عوامل، تراجع شرعية النظام، وفساد النظام الإداري والمؤسسي بالدولة بنسب، ١٧,٤٪، ١٥,٥٪ للوفد، و ١٥,٥٪، ٩,٦٪ للمصري اليوم، و٥,٢٪، ٦,٢٪، للأهالي، مقابل ٠,٣٪، و٥,٦٪ للأهرام، الأمر الذي يوضح العلاقة الكبيرة والارتباطية بين طابع الصحيفة، وتوجهها، والطرح الصحفي للتناول.

ويعكس ذلك التبعية المطلقة للصحف القومية للحكومة والنظام السياسي، وتركيز

دورها في الترويج لقرارات النظام، وسياساته، وتبريرها، مما يؤكد على عدم قدرة هذه النوعية من الصحف في ظل ملكيتها للدولة على إعادة تعريف دورها، ورسالتها، بما يتفق مع التطور الجديد، ومنطق التحول الديمقراطي، ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه جمال عبد العظيم[٨]، من أنه كلما كانت الصحيفة تابعة لجهاز الدولة في نمط ملكيتها، كلما أدى ذلك إلى أن تتبنى خطابًا صحفيًا متسقًا مع موقف هذا الجهاز من القضايا الكبرى، فغالبًا ما يأتي خطاب هذه النوعية من الصحفي مكبلاً بالسلطة، ورهينًا لسطوتها، وخاضعًا لسيطرتها، فالسلطة موجودة في أشخاص الخطاب وموضوعاته، وتوجهاته، وقيمه، فهي تعمل على إعادة إنتاج وترويج الخطاب السائد للمؤسسات الرسمية.

جدول (١٢)

يوضح الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي في الخطاب الصحفي

الجريدة / الدوافع	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ضغوط المؤسسات الدولية المانحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجة الجديدة للديمقراطية	١	٩,٠٩	-	-	-	-	١	١٠	٢	٧,٧
تصاعد الضغوط الأمريكية	٤	٣٦,٤	٣	٣٧,٥	٢	٣٣,٣	-	-	٩	٣٤,٦
الضغوط الأوربية	١	٩,٠٩	-	-	-	-	-	-	١	٣,٨
المبادرات الإقليمية والعربية للإصلاح	٣	٢٧,٣	٥	٦٢,٥	٤	٦٦,٧	-	-	١٢	٤٦,١
ضغوط وسائل الإعلام العالمية	٢	١٨,١	-	-	-	-	-	-	٢	٧,٧
المجموع	١١	١٠٠٪	٨	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	١	١٠٠٪	٢٦	١٠٠٪

تكشف بيانات الجدول السابق عن تراجع الدوافع الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في بنية الخطاب الصحفي، حيث جاءت الدوافع الخارجية بنسبة ٢,٧٪ (٢٦ تكرار) من إجمالي دوافع الإصلاح السياسي بشكل عام (٩٥٦ تكرار)، مقابل نسبة ٩٧,٣٪ (٩٣٠ تكرار) للدوافع الداخلية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء المعطيات التالية:

- تراجع دعوات الإصلاح الديمقراطي الخارجية، ومحاولة القوى الدولية احتواء مختلف

(٨) جمال عبد العظيم أحمد، تطور مواقف جريدة الأهرام من جامعة الدول العربية، دراسة في تحليل الخطاب الصحفي، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد ٢٨، أبريل ٢٠٠٠، ص١٥٧.

النظم العربية، ويدعم ذلك ما ذهب إليه، ستيفن هايدمان[٩] أستاذ شئون الشرق الأوسط في جامعة جورج تاون بواشنطن، من أنه طبقًا لجدول الأعمال الأمريكي المطروح حاليًا فإن نشر الديمقراطية والترويج لها بين العرب يحتل مكانة أقل أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، عما كان عليه الحال قبل سنوات خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقد حدث تغير في هذه السياسة، بعد أن بلغ الضغط الأمريكي على حكومات المنطقة العربية لإجراء إصلاح ديمقراطي ذروته في عام ٢٠٠٤، ولكن التراجع سرعان ما بدأ، وهو تراجع سيستمر في الأمد القريب، فقد تغيرت الأهداف وبالتالي تغير معها نوع الضغط، فالمقارنة بين موقف إدارة بوش المعلن منذ عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، تحت شعار هجوم الإصلاح الديمقراطي على العالم العربي والإسلامي، والتشدد في فرض الديمقراطية، وبين موقف إدارة بوش خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، يكشف الفجوة الواسعة، فقد تبدلت الأهداف، واختلفت السياسات، بسبب الفشل الأمريكي في العراق، ومحاولة تغليب الولايات المتحدة مصالحها الحيوية في المنطقة، والتي تتمثل في النفط، وإسرائيل، والسوق التجارية، والمواقع الإستراتيجية بواسطة القوة العسكرية، وفرض الأمن والاستقرار، وبدعم نظم حكم محلية متحالفة حتى لو كانت استبدادية، وبالتالي تراجع دعاوى الإصلاح السياسي والترويج للديمقراطية بين شعوب المنطقة، وهو ما انعكس أثره في بنية الخطاب الصحفي المصري، ويدعم ذلك ما ذهبت إليه إيمان نعمان جمعة[١٠]، من أن هناك تأثير ضمني وغير مباشر للخطاب الأمريكي على الخطاب الصحفي المصري فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، ويتمثل هذا التأثير في إعطاء قيمة وأولوية لما يرد في الخطاب الأمريكي من أفكار حول هذه القضايا، أي تأثر الصحافة المصرية في خطابها الصحفي بأجندة الصحافة الأمريكية وفي جعلها تتناول موضوعًا معينًا وتركز عليه دون التأثير في كيفية التناول والطرح للقضية أو الموضوع المثار، ويشير الجدول كذلك إلى أن تصاعد الضغوط الأمريكية جاء في الترتيب الثاني لجملة الدوافع الخارجية بنسبة ٦, ٣٤٪ من إجمالي الدوافع الخارجية، بينما جاء

---

(٩) صلاح الدين حافظ، الفشل بين نزهة الحرب ونزوة الديمقراطية، الأهرام، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١١.

(١٠) إيمان نعمان جمعه، أثر الخطاب الصحفي الأمريكي على تناول الصحافة المصرية لقضايا الهوية القومية، دراسة تطبيقية على مشروع الشرق الأوسط الكبير، في المؤتمر العلمي السنوي العاشر: الإعلام المعاصر والهوية العربية، كلية الإعلام جامعة القاهرة، الجزء الأول، مايو ٢٠٠٤، ص١٨٨.

دافع المبادرات الإقليمية والعربية للإصلاح في الترتيب الأول بنسبة ٤٦,١٪، ثم الموجة الجديدة للديمقراطية، وضغوط وسائل الإعلام العالمية بنسبة ٧,٧٪ لكل منهما، بينما تجاهل الخطاب الصحفي دور المؤسسات الدولية المانحة كعامل ودافع للضغوط الخارجية في الإصلاح.

جدول (١٣)

يوضح مقترحات الخطاب الصحفي لتحقيق الإصلاح السياسي

الجريدة / المقترحات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاستقرار السياسي	٤٠	١٢,٧	١٠	٣,٣	١٥	٤,٣	٦	٥,٧	٧١	٦,٦
نزاهة الانتخابات	٢١	٦,٧	١٠	٣,٣	٨	٢,٣	٦	٥,٧	٤٥	٤,٢
تعميق القيم الديمقراطية	٤٤	١٤	٤٥	١٤,٧	٤٠	١١,٦	٧	٦,٧	١٣٦	١٢,٧
إطلاق حرية التعبير	٢٥	٧,١	٣٠	٩,٨	٤٥	١٣,٠٤	٨	٧,٦	١٠٨	١٠,٠٩
دعم الهوية الوطنية	٤٩	١٥,٦	١٠	٣,٣	٩	٢,٦	٥	٤,٨	٧٣	٦,٨
تداول السلطة	١١	٣,٥	٦٥	٢١,٢	٧٥	٢١,٧	١٠	٩,٥	١٦١	١٥,٠٤
العدالة والمساواة	٦٢	١٩,٧	١٤	٤,٦	١٠	٢,٩	٦	٥,٧	٩٢	٨,٦
تعزيز حقوق الإنسان	١١	٣,٥	٢٥	٨,٢	٥٠	١٤,٥	٧	٦,٧	٩٣	٨,٧
إطلاق حرية البحث العلمي	١١	٣,٥	١	٠,٣	٥	١,٤	-	-	١٧	١,٦
استقلال القضاء	١٠	٣,٢	٢٩	٩,٥	٣٥	١٠,١	١١	١٠,٥	٨٥	٧,٩
مكافحة الفساد	٢٠	٦,٤	٣٢	١٠,٥	٢٧	٧,٨	١٧	١٦,٢	٩٦	٨,١٠
إلغاء القوانين الاستثنائية	١٠	٣,٢	٣٥	١١,٤	٢٦	٧,٥	٢٢	٢٠,١	٩٣	٨,٧
المجموع	٣١٤	١٠٠٪	٣,٦	١٠٠٪	٣٤٥	٪	١٠٥	١٠٠٪	١٠٧٠	١٠٠٪

● ن = ١٠٥٢ عدد المقالات.

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن تداول السلطة جاءت في مقدمة مقترحات الخطاب الصحفي لتحقيق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بنسبة ١٥,٠٤٪ من إجمالي مقترحات الخطاب بالصحف محل الدراسة، تلاها تعميق القيم الديمقراطية بنسبة ١٢,٧٪، ثم إطلاق حرية التعبير بنسبة ١٠,٩٪، تلاه مكافحة الفساد بنسبة ٨,١٠٪، ثم تعزيز حقوق الإنسان، وإلغاء القوانين الاستثنائية بنسبة ٨,٧٪ لكل منهما، فالعدالة والمساواة

بنسبة ٦ ,٨٪، ثم استقلال القضاء بنسبة ٩ ,٧٪، ويمكن تفسير ذلك من منطلق أن النظام السياسي المصري قد مر بمرحلة جمود سياسي بسبب عدم تداول السلطة، في إطار نسق عام يجمع مختلف النظم العربية التي تركن إلى الأخذ ببعض مرتكزات الليبرالية وتصورها على أنها مؤشرات للدلالة على ديمقراطية الحكم، والإصرار على تجاهل المعنى الحقيقي للحكم الديمقراطي والذي يعني قدرة المواطنين على تغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع من خلال ممارسة قاعدة تداول السلطة دون احتكار من أي جماعة أو قوة أو حزب سياسي، فالديمقراطية لا تعرف احتكار السلطة، كما لا تعرف التمييز في الحقوق بين المواطنين، وبالنظر إلى الخريطة الحزبية في مصر يتضح لنا عمق التفاوت في القدرة التنافسية بين الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة، حيث تميل الكفة لصالح الأول لعدة عوامل منها:

١. التداخل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة
٢. رئاسة القيادة السياسية للحزب الحاكم
٣. السيطرة على وسائل الاتصال الجماهيري الفاعلة

فكما يرى الخطاب، فإنه في ظل الاستقطاب الحزبي يمثل حزب الحكومة الشرعية، وتمثل المعارضة الشرعية الثانية، وينعدم معها أية فرصة للتكافؤ الحر في تبادل السلطة، ومن هذا المنطلق كان التداول السلمي للسلطة **Peaceful Transfer of Power** بين القوى السياسية هو الحد الفاصل بين كون النظام والحكم سلطويًا أو شموليًا، وعندما يغيب تداول السلطة كما يصوره الخطاب الصحفي بالشكل السلمي يحدث أحد أمرين: إما توريث السلطة داخل الحزب الحاكم، وإما التداول القسري والعنيف عبر الانقلابات، لذا جاءت مبادرة تداول السلطة كمحور رئيس في مقترحات الخطاب الصحفي للتحول الديمقراطي، كما تعد مسألة تعميق القيم الديمقراطية أحد أهم المبادئ الأساسية التي يركن إليها أي نظام ديمقراطي، وغالبا ما ينظر إلى معدلات مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة السياسية على أنها تعكس درجة التطور الديمقراطي لهذا المجتمع، فمن خلال تعميق القيم الديمقراطية تخرج المشاركة السياسية والتي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية، وتكون لديه فرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وأفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها، لذا جاء الخطاب الصحفي يحمل رؤية لتعزيز وتعميق القيم الديمقراطية من خلال تفعيل المشاركة السياسية الحقيقية كخطوة مهمة للتحول الديمقراطي بالعمل على استعادة ثقة المواطن المصري في العملية السياسية، بحيث يشعر بأن صوته له قيمة، وإعادة صياغة دور مؤسسات

التنشئة الاجتماعية والسياسية بنشر ثقافة الديمقراطية والمشاركة من جانب، والتحرك بجدية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن من جانب آخر.

كما قدم الخطاب الصحفي حرية الرأي والتعبير كآلية مهمة في تفعيل خطوات الإصلاح السياسي فهذه الحرية كما يصورها الخطاب مكفولة بحكم الدستور الذي أكد على الحق في حرية الرأي والتعبير للجميع، وتتوقف هذه الحرية كما يرى الخطاب على مدى توافر الضمانات القانونية والفعلية لممارستها حيث تتمثل الضمانات القانونية في وجود نظام حكم ديمقراطي يذعن لمطالب الحرية الأمر الذي يستدعي توافر مبادئ ثلاثة هي: الفصل بين السلطات، والمشروعية، وسيادة القانون مع استقلال السلطة القضائية وشمول اختصاصها الرقابة الدستورية والمشروعية معًا، بينما تتمثل الضمانات الفعلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها مطالب ضرورية لممارسة الحرية، وتأكيد الذات والمشاركة الفعلية في بناء الوطن.

كما يمثل استقلال القضاء كما يوضح الجدول السابق بعداً مهمًا في الإصلاح السياسي ويعني الاستقلال القضائي في مضمونه، الفاعلية والكفاءة، بمعنى وجود قضاء مستقل استقلالاً حقيقيًا عن السلطة التنفيذية، وكفء في أحكامه للدرجة التي يثق فيها كل المواطنين ثقة تامة، فالاستقلال القضائي كما يروج له الخطاب الصحفي ينطوي على مفهومين رئيسين هما:

أ. **التجرد Impartiality** أي انتفاء أي علاقة بين القاضي من جهة وأطراف النزاع الذي يقوم بالبت فيه من جهة أخرى.

ب. **الاعتزال Insularity** أي ضرورة عدم تأثر أحكام القضاء وقراراته بإرادة فاعلين آخرين من خارج السلطة القضائية، فزيادة فاعلية القضاء ضرورة ملحة لتحقيق الإصلاحات السياسية، ولا أمل في ذلك بدون تمتع السلطة القضائية بالفاعلية بسرعة إصدار الأحكام، وضمان تنفيذها وقصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين، وإلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية، ويوضح الجدول أيضًا أن آلية محاربة الفساد من المتطلبات اللازمة والضرورية لاستكمال أية خطوات للإصلاح السياسي حيث يلعب الفساد دوراً سلبيًا في عملية التحول الديمقراطي، كما يؤثر على شرعية النظام السياسي برمته، إذ يترتب على وجوده أضعاف المعايير والضوابط القائمة، وتقليل قدرة المؤسسات على ممارسة مهامها على الوجه الأكمل، فمع وجود الفساد تتراجع معايير

الكفاءة والقدرة على الأداء كشرط لشغل المناصب داخل المؤسسات، ويحل محلها المحاباة، والمحسوبية، والنتيجة هي أن يصل إلى هذه المؤسسات أشخاص لا يتمتعون بالمهارات والكفاءة المطلوبة، بما يقود إلى إيجاد شبكة من المنتفعين يميلون إلى حماية مصالحهم الشخصية بما يؤدي إلى تقليل احترام الأفراد، وتقبلهم للسلطة وللمؤسسات الرسمية وبالتالي انخفاض درجة شرعية النظام.

ويوضح الجدول كذلك احتلال العدالة والمساواة أهمية نسبية ضمن مقترحات الخطاب الصحفي لتفعيل آليات الإصلاح السياسي بنسبة ٦,٨ ٪ من جملة المقترحات وذلك بتفعيل مبدأ المواطنة والتي تعني المساواة في المراكز القانونية لأبناء الوطن الواحد مع إسقاط كل الاعتبارات التي لا تعكس روح القاعدة القانونية فهي تمثل التساوي في الانتماء للوطن وفي العلاقات بين المواطن والدولة وفي التمتع بحقوق وواجبات متساوية بحيث تمثل بنداً من بنود العقد الاجتماعي بين المواطنين وبين الدولة في إطار الدستور.

جدول (١٤)

يوضح اتجاهات الخطاب الصحفي نحو خطوات الإصلاح السياسي في مصر

الجريدة / نوع الاتجاه	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إيجابي	٢٣٠	٧١,٩	٤٠	٨,١١	٥٥	١٨,٠٩	٦	٦,٨	٣٣١	٣١,٥
سلبي	٧٠	٢١,٦	٢٨٥	٨,٨٣	٢٣٥	٧٧,٣	٧٧	٨٧,٥	٦٦٧	٦٣,٤
محايد	٢٠	٦,٢	١٥	٤,٤	١٤	٤,٦	٥	٥,٧	٥٤	٥,١
المجموع	٣٢٠	٪١٠٠	٣٤٠	٪١٠٠	٣٠٤	٪١٠٠	٨٨	٪١٠٠	١٠٥٢	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الاتجاه السلبي في أطروحات الخطاب الصحفي تجاه خطوات الإصلاح السياسي في مصر، حيث جاء الاتجاه السلبي بنسبة ٦٣,٤ ٪ مقابل ٣١,٥٪ للاتجاه الإيجابي، و ٥,١٪ للاتجاه المحايد، وقد تمثلت أهم الاتجاهات السلبية في وصف خطوات الإصلاح السياسي في مصر كالتالي:

١. خطوات الإصلاح السياسي ما زالت تسعى لتركيز وتكريس السلطة ومنع تداولها بشكل سلمي بعدم تحديد سقف معين لمدد الرئاسة.

٢. بطء آليات التحول الديمقراطي، وتدني المشاركة السياسية وتراجع قيم الديمقراطية.

٣. استمرار توتر العلاقة بين النظام السياسي الحاكم والمعارضة، والمجتمع المدني.

٤ . غياب مبدأ الشفافية والمسألة والعدالة في مختلف مؤسسات الدولة .
٥ . تمسك الرئيس بالحزب الحاكم وإصراره على رئاسته بما يضعف التعددية السياسية الحقيقية .
٦ . تراجع معدلات حرية التعبير ، وتهميش دور النخبة .
٧ . الفجوة في تحقيق التوازن بين السلطات وجمود الحراك السياسي العام .
٨ . تعظيم قيم الفساد والفشل في كبح جماحه .
٩ . حرمان الشباب من تجديد دماء النظام السياسي .
١٠ . تحجيم استقلال السلطة القضائية ، وتهميش دورها في الرقابة والإشراف على العمليات الانتخابية .
١١ . العمل على عرقلة قيام أحزاب سياسية قوية تستطيع منافسة الحزب الحاكم .
١٢ . غياب الموضوعية والمصداقية في نتائج استطلاعات الرأي الصادرة عن مؤسسات الدولة .
١٣ . استمرار عمليات التزوير للانتخابات وافتقادها لمعايير النزاهة .
١٤ . فرض قانون معيب للإرهاب .
١٥ . زيادة نفوذ وفساد رجال الأعمال وجماعات المصالح .
١٦ . تقييد حرية الصحافة وتبعية وسائل الإعلام الرسمية .
١٧ . فشل النظام السياسي في التعامل مع التيار الإسلامي ككيان وقوة لها تواجد في الشارع المصري .
١٨ . تدهور أداء المؤسسات التعليمية .
١٩ . تقييد حرية أعضاء البرلمان في توجيه النقد للسياسات الحكومية .
٢٠ . تراجع ملحوظ في دور الدولة واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية .
٢١ . الاعتداء على مبدأ المواطنة بسبب غياب العدالة الاجتماعية في مختلف مؤسسات الدولة .
٢٢ . تدني الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة .
٢٣ . استمرار الحكومة في سلب الحقوق العمالية .
٢٤ . تجاهل إصلاح وتطوير المحليات .
٢٥ . تشويه الدستور بتعديلات لا تلبي متطلبات الحاضر .

obeikandl.com

وتوضح بيانات الجدول كذلك تباين الأطروحات السلبية في النظر لخطوات الإصلاح السياسي في مصر على مستوى صحف الدراسة، فقد ارتفع الاتجاه السلبي لصحف الوفد، المصري اليوم، الأهالي، مقابل ارتفاع التوجه الإيجابي لجريدة الأهرام، فقد جاءت الاتجـاهات السـلبية في الوفد بنسبة ٨٣,٨٪، مقابل ١١,٨٪ للاتجاه الإيجابي، وبنسبة ٧٧,٣ ٪ في المصري اليوم، مقابل ١٨,٠٩ للاتجاه الإيجابي، وبنسبة ٨٧,٥٪ في صحيفة الأهالي مقابل ٦,٨٪ للاتجاه الإيجابي، بينما ارتفعت الاتجاهات الإيجابية في الأهرام، فجاءت بنسبة ٧١,٩٪، مقابل ٢١,٦٪ للاتجاه السلبي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء توجهات الصحيفة التي تعبر عن النظام السياسي القائم وتسانده وتبرز أهم إنجازاته وتدافع عن الأفكار السائدة، عكس الصحف الحزبية التي دائمًا ما تعارض النظام السياسي، وتنتقد سياسته وتظهر عيوبه وأخطاءه، بينما يتيح هامش الحرية للصحف الخاصة الذي يميزها عن التوجهين الحكومي والحزبي، قدراً من الاستقلال، بعيداً عن الضغوط التي تمارس على الصحف القومية، والحزبية وقد تمثلت أهم الخطوات الإيجابية كما عبرت عنها الأهرام في خطابها الصحفي فيما يلي :

١ . خطوات الإصلاح السياسي ساعدت على تعزيز قيم المواطنة، وحقوق الإنسان .
٢ . ساهمت في دفع كفاءة الدولة ومؤسساتها .
٣ . توسيع هامش حرية الإعلام والتعبير .
٤ . كسر جمود الحراك السياسي، وتنشيط الحياة الحزبية .
٥ . تفعيل آليات التحول نحو الديمقراطية بتعديل بعض مواد الدستور .
٦ . توسيع سلطات مجلس الشعب كجهاز رقابي وتقليص بعض سلطات رئـيس الجمهوريـة والتوازن بين السلطات .
٧ . تعميق العمل المؤسسي للدولة .
٨ . تنقية القوانين التي تعوق الحريات واتخاذ خطوات جادة لتمكين المرأة .
٩ . العمل على استعادة ثقة المواطن وتفعيل المشاركة المجتمعية .
١٠ . توسيع قاعدة عمل المجتمع المدني .
١١ . اتخاذ خطوات فعالة لإصلاح النظام التعليمي بمختلف مؤسساته .
١٢ . السعي لاستقلال السلطة القضائية وتوفير كافة الإمكانيات لضمان نزاهتها وكفاءتها .
١٣ . السعي لرفع كفاءة الجهاز الإداري ومحاربة الفساد بشتى أشكاله باعتباره معوقًا للتطـور الديمقراطي .

جدول (١٥)

يبين الفئات الأكثر اهتماما بقضايا الإصلاح السياسي كما وردت في الخطاب الصحفي

الجريدة / الفئات	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المعارضة	٧	٢,٢	٤٧	١٦,٨	٥	١,٧	٣٤	٣٥,٨	٩٣	٩,٥
النخب السياسية غير الحاكمة	٢	٣,٩	٨	٢,٩	٧	٢,٤	٧	٧,٤	٣٤	٣,٥
النخب المثقفة	٧٧	٢٤,٨	١٥٠	٥٣,٦	١٩٧	٦٧,٥	٣٨	٤٠	٤٦٢	٤٧,٢
الشعب	٣٩	١٢,٥	٤٥	١٦	٣٦	١٢,٣	١٤	١٤,٧	١٣٤	١٣,٧
الحكومة والحزب الحاكم	١٧٦	٥٦,٦	٣٠	١٠,٧	٤٧	١٦,٠٩	٢	٢,١	٢٥٥	٢٦,٠٧
المجموع	٣١١	٪١٠٠	٢٨٠	٪١٠٠	٢٩٢	٪١٠٠	٩٥	٪١٠٠	٩٧٨	٪١٠٠

● ن=١٠٥٢ عدد المقالات.

توضح بيانات الجدول السابق أن النخبة المثقفة هي أكثر الفئات اهتمامًا بطرح قضايا الإصلاح السياسي كما ورد بالخطاب الصحفي بصحف الدراسة حيث جاءت بنسبة ٤٧,٢٪ من إجمالي الفئات تلاها الحكومة والحزب الحاكم بنسبة ٢٦,٠٧ ٪ ثم الشعب بنسبة ١٣,٧٪ تلاها المعارضة بنسبة ٩,٥٪ بينما جاءت النخب السياسية غير الحاكمة في الترتيب الأخير بنسبة ٣,٥٪، وقد يرجع ذلك إلى خصائص وطبيعة النخب المثقفة، ودورها الفاعل والمؤثر في دفع عملية التحول الديمقراطي، واهتمامها في الانخراط في العمل بالشأن السياسي العام من خلال منظمات المجتمع المدني، والتجمعات الجديدة بجانب فهمها لطبيعة وأشكال التحول الديمقراطي وقدرتها على التأثير في الجمهور العام، لحثه على المشاركة والمطالبة بكافة حقوقه التي كفلها له الدستور، ويرى الخطاب أن ارتباط النخب المثقفة بقوى وحركات سياسية حقيقية تترجم الدعوة إلى الديمقراطية لفعل سياسي يكون له أثره وصداه ـ جعلها تحتل المكانة المحورية في الفئات الأكثر اهتمامًا بقضايا الإصلاح السياسي، فقد كانت هذه الفئة هي اللبنات الرئيسة لمختلف الحركات الاجتماعية الجديدة المطالبة بالتغيير السياسي، وتداول السلطة مثل حركة كفاية، و ٩ مارس، وأدباء وفنانون من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير، فقد كسرت النخب المثقفة حالة الركود والجمود السياسي التي استمرت عليها لفترات طويلة في العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية لضعف ثقتهم في النشاط السياسي وشعورهم بعدم جدوى المشاركة، على اعتبار

أن العزوف عن المشاركة لا يعبر عن السلبية بقدر ما يعبر عن موقف سياسي معين لديهم، الأمر الذي يؤكد أن دعوة شرائح من المثقفين للديمقراطية والتغيير السياسي وتبشيرهم بها، قد يكون لها أهميتها في نشر القيم الإيجابية لدى المواطن العادي.

كما تأتي الحكومة والحزب الحاكم كمحور مهم في عمليات الإصلاح السياسي نظراً للضغوط والممارسات الداخلية والخارجية الرامية للإصلاح، بجانب حرص النظام السياسي على استرداد شرعيته والحفاظ على وجوده، كما أن الموجة العالمية التي اجتاحت بلدان كثيرة للتحول الديمقراطي وضعت أمام النظام الحاكم أجندة معينة ينبغي التحرك من خلالها للحفاظ على بقائه وإطلاق المبادرة الذاتية للإصلاح بدلا من الفرض بالقوة فلم يعد هناك خيار للمواجهة.

جدول (١٦)

يوضح إستراتيجيات تسويق الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي

الجريدة / إستراتيجيات التسويق	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إستراتيجية عقلانية قائمة على رعاية المصالح المتبادلة	٩٢	٢٧,٧	١٢١	٣٧,٣	٩٩	٣٣,٧	٢٥	٢٣,٦	٣٣٧	٣١,٩
إستراتيجية موجهة تدافع عن النظام القائم	١٤١	٤٢,٥	٣	٠,٩	١٥	٥,١	-	-	١٥٩	١٥,٠٥
إستراتيجية انفعالية تركز على الإستمالات العاطفية	١٩	٥,٧	٣٥	١٠,٨	٧	٢,٤	٢٧	٢٥,٥	٨٨	٨,٣
إستراتيجية معتدلة تحتكم للواقع في تطوراته	٨٠	٢٤,٠٩	١٦٥	٥٠,٩	١٧٣	٥٨,٨	٥٤	٥٠,٩	٤٧٢	٤٤,٧
المجموع	٣٣٢	١٠٠٪	٣٢٤	١٠٠٪	٢٩٤	١٠٠٪	١٠٦	١٠٠٪	١٠٥٦	١٠٠٪

توضح بيانات الجدول السابق تعدد الإستراتيجيات التي استخدمها الخطاب الصحفي بصحف الدراسة لتسويق قضايا الإصلاح السياسي في مصر، حيث جاءت الإستراتيجية المعتدلة التي تحتكم للواقع في تطوراته على قائمة الإستراتيجيات التسويقية للخطاب بنسبة ٤٤,٧٪، تلاها الإستراتيجية العقلانية القائمة على رعاية المصالح المتبادلة بنسبة ٣١,٩٪،

ثم الإستراتيجية الموجهة التي تدافع عن النظام القائم بنسبة ١٥,٠٥٪ بينما جاءت الإستراتيجية الانفعالية التي تعتمد الإستمالات العاطفية في الترتيب الأخير بنسبة ٨,٣٪ من إجمالي الإستراتيجيات ويمكن تفسير ذلك في ضوء غلبة اتباع الأساليب المنطقية التي تحقق الموضوعية في الأطروحات الصحفية والتي تدعمها الاستشهادات المعتمدة على الأدلة والبراهين بعيدا عن الأساليب الإنشائية.

وتكشف بيانات الجدول السابق درجة التباين بين صحف الدراسة في استخدام الإستراتيجيات المتعددة لتسويق الخطاب حسب نمط ملكية وتوجه الصحيفة مما يؤكد على قوة تأثير المدخل الإيديولوجي للإعلام كما أوضحه كل من **Shoemaker , Haley and Field**[11] من أن مضمون وسائل الإعلام يحدد ويرتبط بشكل كبير بفلسفة وفكر من يسيطر ويمول هذه الوسائل، حيث يتحكم في المحتوى وما ينشر، بتبني إيديولوجيات محددة يفرضها تلك النظام، كما يدعمه ما ذهب إليه جمال عبد العظيم[١٢] من أن نمط ملكية الصحيفة والإيديولوجية التي تعبر عنها يحدد بشكل كبير الإستراتيجيات التي تتبناها في خطابها تجاه القضايا المختلفة، فإذا كانت الصحيفة تابعة لجهاز الدولة في نمط ملكيتها فيغلب عليها تبني خطاب صحفي متسق مع موقف هذه المؤسسة فيما تطرحه من قضايا وهذا ما أظهره الجدول السابق بالنسبة لصحيفة الأهرام، حيث حمل الخطاب الصحفي بها الإستراتيجية الموجهة التي تدافع عن النظام القائم بنسبة ٤٢,٥٪ مقابل ٠,٩ ٪ للوفد، و٥,١ ٪ للمصري اليوم، مع انتفاء هذه الإستراتيجية في صحيفة الأهالي، فقد جاء الخطاب الصحفي بالأهرام في مجمله متسمًا بالطابع الرسمي، وعدم الاستقلال عن المؤسسات السياسية للدولة من خلال إعادة إنتاج وترويج الخطاب السائد لدى النظام القائم بكل مشتقاته، وإن جاء في أحيانًا ليست قليلة معارضًا لسياسات النظام الحاكم، بما يوضح وجود هامش من الحرية لكتاب الرأي بالأهرام سواء من داخل الصحيفة أو خارجها، وإن كانت هذه الحرية لم تصل بعد إلى حد الاستقلال عن السلطة.

كما تشير البيانات كذلك إلى تأثر كل من الصحف الحزبية، والخاصة بعاملي، فلسفة

---

(11)P. J. Shoemaker and E. K , may field , " Building a Theory of news content: A Synthesis of Current approaches " , Journalism Monographs, vol , 103 , No , 25, 1987, pp. 2- 31.

(١٢) جمال عبد العظيم أحمد، مرجع سابق، ص١٥٩.

الحزب الذي تصدر عنه الصحيفة، ومواقفه الإيديولوجية والفكرية، والممول الذي يقف وراء الصحف الخاصة، ثم مساحة الحرية في عرض الرأي والرأي الآخر، فقد جاءت الإستراتيجية المعتدلة التي تحتكم للواقع في تطوراته في الاهتمام الأول للخطاب الصحفي للإصلاح السياسي في الصحف الثلاث، الوفد، المصري اليوم، الأهالي، فقد جاءت في الوفد بنسبة ٥٠,٩٪، والمصري اليوم ٥٨,٨٪، والأهالي ٥٠,٩٪ مقابل ٢٤,٠٩ ٪ للأهرام، كما جاءت الإستراتيجية العقلانية القائمة على رعاية المصالح المتبادلة في الترتيب الثاني من حيث الاهتمام بنسبة ٣٧,٣٪ للوفد، ٣٣,٧٪ للمصري اليوم ٢٣,٦٪ للأهالي مقابل ٢٧,٧ ٪ للأهرام، ويرجع ذلك إلى طبيعة السياسة التحريرية للصحف الحزبية والخاصة والتي تستهدف عرض أكثر من جانب للقضايا المطروحة بعرضها للرأي والرأي الآخر، أو الزاوية الأخرى لرؤية القضايا في مقابل الرأي المطروح، بما يعني ميلها لإظهار الجوانب التي لم تحظ بقدر من التناول المرتفع لدى الصحف القومية مما يؤدي إلى خلق قدر من الجدل بين أفراد الجمهور حول القضايا المطروحة بما يساعد بشكل كبير في تشكيل وبلورة الرأي العام.

جدول (١٧)

يوضح ارتباط إستراتيجية التسويق بإيديولوجية الصحيفة ومسوق الخطاب

الجريدة / حجم الانفاق	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الأهالي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تتفق مع إيديولوجية الصحيفة	٢٣٤	٧٠,٥	٣٠٠	٩٢,٦	٢١٦	٧٣,٥	١٠٤	٩٨,١	٨٥٤	٨٠,٩
تتعارض مع ايدولوجية الصحيفة	٣٥	١٠,٥	٣	٠,٩	٩	٣,٠٦	-	-	٤٧	٤,٥
تتفق مع ايدولوجية الكاتب دون الصحيفة	٦٣	١٨,١	٦	١,٩	٣٠	١٠,٢	-	-	٩٩	٩,٤
تتفق مع ايدولوجية الصحيفة دون الكاتب	-	-	١٥	٤,٦	٣٩	١٣,٣	٢	١,٩	٥٦	٥,٣
المجموع	٣٣٢	١٠٠٪	٣٢٤	١٠٠٪	٢٩٤	١٠٠٪	١٠٦	١٠٠٪	١٠٥٦	١٠٠٪

تؤكد بيانات الجدول السابق على الدور الكبير الذي تلعبه التوجهات الإيديولوجية في تأطير الخطاب الصحفي وتوظيفه وفقًا للأهداف التي تسعى لتحقيقها وأن الخطاب الصحفي تقف وراءه سلطة حاضرة ومؤثرة في مجريات تحديد المواقف والإستراتيجيات التي

يسعى الخطاب إلى تسويقها لمختلف القضايا، فتشير بيانات الجدول إلى أن ارتباط واتفاق إستراتيجية التسويق السياسي **Political Marketing** بإيديولوجية الصحيفة جاء في الترتيب الأول على مستوى صحف الدراسة بنسبة ٩٠,٨٠ ٪، وبنسبة ٥٠,٧٠ ٪ للأهالي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما عمدت الإستراتيجيات التسويقية إلى تحقيقه في هذه الصحف حيث عمد الخطاب الصحفي بجريدة الأهرام بعرض أحد جوانب القضية بتركيز يفوق بعض الجوانب الأخرى بما يتماشى مع السياسة الرسمية للدولة في إطار إستراتيجية تعتمد في وضعها على مجموعة من العوامل منها: اتجاه نسبة كبيرة من الجمهور العام والنخبة إلى الصحيفة بشكل إيجابي بما يبرز مصداقيتها لدى الرأي العام كما أكدته بعض الدراسات[١٣]، وهذا الاتجاه يمكن معه الاكتفاء بعرض جانب واحد فقط من القضية تحت شعار ارتفاع مستوى تأثير الرسالة التي تتركز حول جانب واحد فقط، نظراً لأن عرض وجهات النظر المختلفة قد يؤدي إلى تحصين المستقبل وتزويده بأدلة وبراهين تجعله يرفض وجهة النظر التي يعتنقها، والسعي نحو وجهات النظر المخالفة، بينما عمد الخطاب الصحفي بصحف الوفد، المصري، الأهالي، لعرض أكثر من جانب لقضايا الإصلاح السياسي بعيداً عن التوجه الحكومي ونقل وجهة نظر النظام السياسي المطلق، بما يتلاءم مع السياسة التحريرية لهذه الصحف والتي جعلت من أهم دوافع الإقبال على قراءتها من قبل الجمهور العام والنخبة هو تركيزها على عرض الرأي والرأي الآخر، وعرض الجوانب المختلفة للقضايا، ونشرها ما لم تنشره صحف الحكومة كما أكدته دراسات مختلفة[١٤].

ونستخلص من الجدول السابق أن أسلوب تقديم قضايا الإصلاح السياسي في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة جاء متفقًا إلى حد كبير مع إيديولوجية مسوقي هذه القضايا من الكتاب والصحفيين، فخطاب جريدة الأهالي جاء متفقا مع إيديولوجية الحزب الذي تنتمي إليه " التجمع " والذي يرفض الخطاب الليبرالي والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في الوقت الراهن، ويرجع إليها أسباب تراجع التغيير والديمقراطية على اعتبار أن

---

(١٣) أسامة عبد الرحمن علي، مصداقية كتاب الأعمدة الصحفية لدى القراء، دراسات ميدانية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد العشرون، قسم الصحافة والإعلام، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣، ص ص٣٥٣ـ٣٥٧.

(١٤) عيسى عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص ٢٥٣ـ٢٥٧.

الإصلاح الاقتصادي هو نقطة الانطلاق لأية تحولات ديمقراطية، بينما جاء خطاب جريدة الوفد، معبراً عن التصورات الفكرية لحزب الوفد الليبرالي، والذي يرجع عملية تراجع الإصلاح السياسي والديمقراطية، وجمود الحراك السياسي في مصر إلى الموروثات القديمة للأنظمة السياسية المتعاقبة والتي كان الوفد فيها في موقف المعارضة، وخارج هيكل الحكم والتي استمرت حتى النظام السياسي الراهن، حيث تمثلت في اتباع سياسات الانفراد بالقرارات، وعدم الشفافية والحكم المطلق، وتجاهل وجهات النظر الأخرى، إلا أن التوجه في الوقت نفسه يرحب بأية مبادرات هدفها التحول للديمقراطية بشرط إعمال مبدأ التعددية السياسية والمشاركة المجتمعية وقد تمثل الإطار القانوني كمحور مهم في خطاب الوفد للإصلاح السياسي، كما جاء خطاب جريدة المصري اليوم ليقدم بديلاً لكلا الخطابين الرسمي، والحزبي، من خلال عرض وجهات نظر تعيد التوازن في الواقع السياسي المصري وتعبر عن قطاع عريض من المواطنين، نظراً لعدم وقوع الجريدة تحت الضغط السلطوي، أو وقوعها أثيرة للإيديولوجية التي تنطلق منها وتعبر عنها، فجاء تقديمها لإستراتيجية تسويقية متزنة وموضوعية تعيد رسم ملامح التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في مصر، كما تفرضه الظروف والعوامل المحيطة، لذا يظن الباحث أن خطاب المصري اليوم، والوفد، قد تميز بصفة العقلانية والمنطقية بما يتماشى مع مفاهيم وإستراتيجيات التسويق السياسي الحديثة والتي ترى أن العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية هي علاقة مصالح متبادلة، وتبادل للمنافع، فالمؤسسة السياسية يجب أن تعبر عن رغبات الجماهير وتسعى لحل مشاكلهم، وتلبية مطالبهم، وعليهم كذلك عدم ترك هذه المهام لمن لا يستطيع أن يحققها[١٥].

وقد جاء الاتجاه العام لخطاب جريدة الأهرام ممزوجًا بالروح الدعائية والنقدية في آن واحد، فقد جاء الخطاب في الجزء الغالب منه موجهًا للقيادة السياسية، وتميز بالأساليب الدفاعية في كثير من الأحيان، الأمر الذي قد يلحق الضرر بالمؤسسة السياسية ويجعل صورتها سلبية لدى الرأي العام، وفي المقابل برزت اللهجة النقدية والمعارضة بنظام السياسي في ثنايا هذا الخطاب عبر مختلف مواد الرأي للكتاب من داخل الصحيفة وخارجها، بما يعطي علامات واضحة على تحرك هامش الحرية بالصحف القومية خاصة

(15) A.O .Cass , " Political Marketing: An Investigation of Apolitical Marketing Concept and Political Market Orientation in Australian Politics " ,European Journal at Marketing ,vol 35, No, 9-10 ,2001,pp.1003-1023.

لدي كتّاب مواد الرأي وإن كان هذا التحرك مازال بالقدر القليل الذي لم يصل إلى مرحلة الاستقلالية للصحف القومية وكتّابها، إلا أن المحصلة النهائية لهذا الخطاب توضح أنه اتخذ في كثير من الأحيان من خطب رئيس الجمهورية، وسياسات الحزب الوطني والحكومة منطلقًا لبناء أطره ومعانيه، وبالتالي تبنيه لسياسات السلطة، والحزب الحاكم بدون وضوح فكر وإيديولوجية واضحة تعبر عن الخطاب بمعزل عن النظام والسلطة، فاختزل خطوات الإصلاح السياسي في كثير من الأحيان في شخص القيادة، الأمر الذي يبعده إلى حد ما عن أشكال وأساليب التسويق السياسي المعاصرة، باعتباره خطاب دعائي يدافع عن النظام القائم، وفي المقابل ساد خطاب جريدة الأهالي اللغة الاستفزازية في مواجهة سياسات النظام الحاكم، حيث ركز الخطاب في مجمله على الآم ومعاناة الجماهير متسمة بالسمات العامة المألوفة في الخطاب اليساري من خلال استخدام أسلوب الهجوم على السلطة، وهو بذلك يتبنى المفهوم التقليدي للتسويق السياسي الذي يركز على استخدام الإستراتيجية الانفعالية التي تستعين بالإستمالات العاطفية في مبرراتها أكثر من الأساليب الإقناعية المنطقية، والتي تتجه رؤيتها للتسويق السياسي لقضايا الإصلاح السياسي من منطلق خلق الحاجة له من قبل المواطن والرأي العام بالتركيز على الأوضاع المعيشية، والمعاناة اليومية، ثم التغيير والتأكيد على رغبة الشعب في التغيير والانتقال إلى الديمقراطية والذي يطرحه الخطاب نفسه بدون تقديم بيانات ومؤشرات كمية أو وثائقية أو أطر ومصادر اعتمد عليها في وضع تصور للواقع كما عبر عنه.